سلسلة الدراسات والبحوث
سلسلة بحثية تصدر عن إدارة البحوث

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان

الإصدارة رقم (3)
يونيو 2004 م

تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية

د. صابر محمد حسن
محافظ بنك السودان

تنويه :
كل ما يرد في هذه الإصدارة من وجهات نظر وآراء لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان إنما تقع المسؤولية علي الكاتب .

الإخراج الفني : أدفرتايزر قرافيكس
الطابعون : دار مصحف إفريقيا

حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان 2004م

المحتويات

تقديم 5

مقدمة 10

الفصل الأول:

وضع الجهاز المصرفي ودواعي الإصلاح 13
التركيبة الحالية للقطاع المالي في السودان..... 13
عوامل الضعف فى القطاع المصرفي ودواعي الإصلاح 15
عناصر الضعف الذاتي..... 15
مستجدات اقتصادية محلية 16
مستجدات وتحولات اقتصادية عالمية 16

الفصل الثاني:

مراحل عمليات الإصلاح المصرفي 21
محاولات الإصلاح المصرفي السابقة (1956-1989) 21
برامج الإصلاح الحالية (1991- الآن) 23
أولاً : في محور تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية 26
ثانياً : في محور تأصيل العمل المصرفي 26
ثالثاً : محور تنظيم سوق النقد الأجنبي 27
رابعاً : محور التمويل 27
خامساً : محور العمليات المصرفية 28
سادساً : محور التقنية 28

الفصل الثالث:

تقييم الأداء لسياسات الإصلاح المصرفي الحالية 31
أولاً: مؤشرات رؤوس أموال البنوك التجارية..... 32
ثانياً: مؤشرات الودائع 33

ثالثاً: مؤشرات الموقف المالي للمصارف 34
رابعاً: مؤشر التمويل المصرفي (النمو في حجم التمويل) 35
خامساً : القطاع الخارجي 35
سادساً: الإحتياطيات الرسمية للبنك المركزي..... 36
سياسة تنويع العملات الاجنبيه في المعاملات الخارجية 39
في مجال العمليات المصرفية وإدارة السياسة النقدية 39
في مجال التأصيل 41
فى مجال الإصلاح القانوني 42
فى مجال التقنية 42
في مجال تحسين مستوى العملة 44
فى مجال عمليات التفتيش المصرفي 44
إنشاء وحدة المعلومات المالية 45
تهيئة العمل المصرفي بالجنوب لمرحلة ما بعد السلام 46
عمليات الاندماج المصرفي وترخيص المصارف الجديدة 47

الفصل الرابع:

دور المصارف في تحريك القطاعات الإنتاجية 51
أولاً: السياسات التمويلية لبنك السودان 52
ثانياً: دور المصارف التجارية فى دعم القطاعات الإنتاجية 54
ثالثاً: التمويل المباشر من بنك السودان 57
رابعاً: تشجيع سياسة الانتشار الجغرافي للمصارف 60
خامساً: دور محفظة البنوك التجارية 61
سادساً: دور البنوك الحكومية المتخصصة 64

الفصل الخامس:

الرؤية المستقبلية فى المدى المتوسط للفترة 2003-2007 م 75

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدلله والصلاة والسلام علي الرسول الخاتم سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

لقد أسعدني أن أطلع على هذا التقرير عن أداء القطاع المصرفي السوداني وعن محاولات الإصلاح المصرفي التي قام بها بنك السودان منذ الاستقلال .

يتميز هذا التقرير بسرد تاريخي عميق عن أداء القطاع المصرفي في السودان بدءاً من الفترة الأولى لاستقلال السودان مروراً بعقدي السبعينيات والثمانينيات إنتهاءاً بالعقد الأخير من القرن الماضي والربع الأول من العقد الأول من القرن الجديد.

سرد التقرير المعلومات مجردة تاركاً تحليل تلك البيانات ومؤشراتها الاقتصادية والمالية ومغزاها لجهد القاريء وفطنته . ويبدو أن مرد اتباع ذلك النهج – كما تمت الاشارة إليه في مقدمة التقرير – هو الإلتزام بمبدأ التحفظ الذي تلتزم به المصارف المركزية عادةً فى التناول الاعلامي عن أدائها.

وكان بنك السودان قد دأب علي شرح وتوضيح سياساته المصرفية والتمويلية دورياً من خلال ندوات ومؤتمرات صحفية ، خاصة عند إصدار سياسات مصرفية جديدة . فقد فطن بنك السودان إلي أن ذلك النهج لم يعد كافياً بعد التطورات الهائلة التي طالت دور المصارف في إدارة الاقتصاد . فقد أصبح القطاع المصرفي، بعد تحرير الاقتصاد الوطني ، شريكاً أصيلاً مع الدولة في إدارة الاقتصاد . ويعتبر القطاع المصرفي الآن أداة هامة في تنفيذ السياسات النقدية وبالتالي أصبح عنصراً هاماً في تحقيق استقرار الأسعار في الاقتصاد والذي يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية .

ومن جانب آخر أصبح الجهاز المصرفي والقطاع الحقيقي الركيزتين اللتين تتمحور حولهما كل السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والجزئية في البلاد.

لذا فإن هذا التقرير يكتسب أهمية كبرى في تنوير المواطنين المهتمين بأداء الإقتصاد الوطني وفي توفير المعلومات الأساسية حول أداء عنصر هام من العناصر المؤثرة على أداء الإقتصاد الكلي والجزئي ، إلي جانب ان أداء القطاع المصرفي يعتبر مرآة لأوضاع الإقتصاد الوطني ومدخلاً هاماً للأسواق المالية والإستثمارات الخارجية .

باستقراء المعلومات والبيانات القيمة التى يسردها هذا التقرير يتضح لنا أن النظام المصرفي في السودان واجه منذ بداية عقد السبعينيات تحديات وصعاب جسيمة أدت إلي إضعافه وتراجع أدائه وإلى الافتقار إلى المقومات الأساسية للتطور. وتتمثل أهم عناصر تلك التحديات فيما يلي :-

1. إعادة هيكلة المصارف عن طريق التأميم والدمج غير المرشد وغير المدروس.
2. السياسات الإقتصادية الكلية غير السليمة وغير المستقرة والتى انعكست أثارها سلباً على الأوضاع المالية للمصارف ، والمتمثلة في معدلات التضخم العالية وعدم استقرار أسعار الصرف .
3. السياسات الهيكلية غير المستقرة التى اتبعتها الدولة في مجالات التجارة الداخلية والخارجية أثرت سلباً على أوضاع الحساب الخارجي للدولة وانعكست آثارها السالبة على أداء النظام المصرفي .
4. التذبذب في أداء القطاع الزراعي والذي يشكل حوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي أثر سلباً على نشاط القطاع المصرفي وعلى أرباحه .
5. سياسات الدولة التمويلية كانت تفرض على الجهاز المصرفي القيام بتمويل أولويات محددة مما أدى إلى تراكم الديون المتعثرة وبالتالي إلى تعرض أصول المصارف في محفظة الديون إلى مخاطر جسيمة كما أدى إلى تدهور أرباحاها وإهتزاز أوضاعها المالية .
6. البيئة القانونية التى تعوق قدرة المصارف على تسييل الأصول المرهونة .

هذا إلي جانب عناصر الضعف الذاتى للقطاع المصرفي والتى تتمثل فيما يلي :-

1- صغر حجم المصارف لا يؤهلها للتعامل مع المصارف الخارجية أو مقابلة حاجة الإقتصاد الوطني الحقيقية للوساطة المالية .
2- ضعف الخبرة المصرفية للكوادر الفنية وافتقار مجالس الإدارات إلى

الكفاءة المطلوبة لتحقيق الرقابة الداخلية للمصارف ورسم وهندسة خطط للتنمية المصرفية .

3 - بطء تجاوب المصارف مع متطلبات التقنيات الحديثة .

4 - العوامل الخارجية والذاتية أعلاه أضعفت قدرة المصارف على استقطاب الإستثمارات والمدخرات.

أجرى بنك السودان منذ عقد السبعينيات عدة محاولات لاصلاح الجهاز المصرفي ولكن كل تلك المحاولات لم تحقق أهدافها لعدم توفر البيئة الإقتصادية الكلية المواتية في البلاد .

في عام 1998م بدأ البنك في إعداد برنامج الإصلاح المصرفي الشامل 1999-2002م وذلك في إطار برنامج الاصلاح الإقتصادى متوسط المدى 1999- 2002م وقد حقق البرنامجان نجاحات بارزة. ولأول مرة منذ بداية محاولات بنك السودان في الإصلاح المصرفي ، يحقق برنامج الإصلاح المصرفي الشامل نتائج باهرة في مجال الأوضاع المالية للنظام المصرفي السوداني . وقد تمثل أهم هذه الانجازات في ارتفاع العمق المالي في الاقتصاد السوداني من 6% في عام 1996م إلي أكثر من 10% في عام 2002م، أي في نهاية عمر البرنامج . ومعلوم أن ارتفاع العمق المالي يشير إلى تراجع معدل سرعة تداول العملة في الاقتصاد ، مما يعني ارتفاع قدرة المصارف علي استقطاب المدخرات وارتفاع نسبة النقود لدى المصارف من جملة النقود المتبادلة في الاقتصاد . وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً لتحسن ثقة الجمهور في المصارف الوطنية وتطوير قدراتها على القيام بدورها الأساسي في الوساطة المالية بين الإدخار والاستثمار . وقد انعكس ذلك - كما يوضحه التقرير- في ارتفاع حجم التمويل المصرفي من حوالي 34 مليار دينار في عام 1966م إلى 160 مليار دينار في عام 2002م أي بنسبة زيادة قدرها 371% وبمتوسط سنوي قدره 31% إلى جانب التطور الإيجابي في حجم الودائع لدى المصارف .

كما يوضح التقرير ارتفاع حجم رؤوس أموال المصارف المدفوعة خلال نفس الفترة أعلاه من 5 مليار دينار إلي 8 مليار. وبذلك ارتفعت حقوق الملكية خلال الفترة من 11,145 مليون دينار إلى 76,699 مليون دينار مما يؤكد تحقيق البنك أحد أهم أهداف برنامجه في رفع رؤوس أموال المصارف المدفوعة في إطار إعادة

هيكلة مصارف السودان . هذا وقد انخفضت خلال فترة البرنامج نسبة الديون المتعثرة من 25,6% الى 14% .

لقد تمكن بنك السودان من تحقيق الإنجازات الهائلة أعلاه عن طريق وضع برنامج الإصلاح المصرفي الشامل في إطار برنامج إصلاح اقتصادي متوسط المدى والذي حقق انجازات كبرى في الاستقرار الاقتصادي ، مما مهد لبرنامج الإصلاح المصرفي الشامل الأرضية الراسخة والبيئة المواتية لتحقيق ذلك الإنجاز . كما يعزى تحقيق أهداف ذلك البرنامج إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذها بنك السودان في تنفيذ سياسات البرنامج وذلك إلى جانب التعاون الكامل والتنسيق اللصيق بين وزارة المالية وبنك السودان في تنفيذ السياسات النقدية والمالية طيلة فترة البرنامج.

ولكن بالرغم من هذه الإنجازات المقدرة التي حققها برنامج الإصلاح المصرفي الشامل 1999-2002م فإن القطاع المصرفي في السودان مازال يواجه التحديات التي تفرزها التحولات والمستجدات الاقتصادية في الساحة العالمية . ويتطلب التعايش مع تلك المستجدات خلق كيانات مالية كبرى قادرة علي مواجهة المنافسة التي سوف تواجهها مصارفنا خارجياً وفي عقر دارها داخلياً . ومعلوم أن الكيانات الصغرى لن تقوى علي المنافسة الشرسة التي تستنبطها العولمة ، خاصة وأن المصارف والمؤسسات العالمية أخذت تعيد ترتيب أوضاعها الإدارية وتستجمع قواها المالية عن طريق الدمج أو الاستحواذ ورفع قدراتها المالية واقتناء التكنولوجيا الحديثة وبناء قدراتها الإدارية لتتمكن من التعامل مع التقنيات والنوافذ والعمليات المصرفية المستحدثة والمستجدة بما في ذلك المشتقات والمتاجرة في الأصول .... الخ .

وهنا تواجه مصارفنا تحديات كبرى يتطلب من النظام المصرفي وعلي رأسه المصرف المركزي العمل علي ردم الفجوة المعلوماتية والتكنولوجية بينه وبين المصارف في الخارج .

هذا وقد أصبحت الأرباح التي تحققها المصارف دولياً من هذه النوافذ الحديثة تفوق كثيراً الأرباح التي تحققها من المعاملات المصرفية التقليدية مما يؤدي إلى مزيد من التفوق للمصارف الكبرى علي مصارفنا وبالتالي يؤدي إلى مزيد من توسع الفجوة بينها وبين المصارف الدولية .

إن التفوق الذي تتميز به المصارف الدولية يضع مزيداً من العبء على المصارف المركزية في الدول النامية لوضع برامج خاصة ببناء القدرات ودعم عمل مصارفها بالتقانة الحديثة والمعلوماتية للاستفادة من الفوائد والمميزات التي تتيحها المعاملات المصرفية المستجدة والنوافذ الحديثة.

ومن التحديات التي سوف تواجه بنك السودان في تأهيل المصارف وتمكينها من الاستفادة من هذه النوافذ الحديثة عدم كفاءة إدارات المصارف المحلية ومجالس إداراتها في استيعاب هذه المستجدات في الصناعة المصرفية الدولية .

هذا كما أن هيئات الرقابة الشرعية سوف تشكل عقبة أخرى أمام بنك السودان في تطوير العمل المصرفي . إذ أن الوقوف علي المعلومات الدقيقة عن المشتقات والنوافذ المستحدثة للتعرف علي مدى اتفاقها مع المقاصد الشرعية قد لا يتيسر لهيئات الرقابة الشرعية .وبالتالي قد لا يتيسر لبنك السودان السير قدماً وفق برامجه الاصلاحية والتي يجب أن تتضمن ربط مصارفنا بمصادر التطور في الصناعة المصرفية الدولية الحديثة .

ومن التحديات الهامة أيضاً ما قد يستنبطه تنفيذ اتفاقية تقسيم الثروة بين الحكومة والحركة الشعبية ، فقد أجرت الاتفاقية تعديلاً هيكلياً هاماً في العمل المصرفي في السودان ، خاصة فيما يختص بالعمل الربوي في جنوب السودان. وبالرغم من أن الاتفاقية تتحدث عن وحدة السياسات النقدية إلا أنها لم تحدد بوضوح الإجراءات التنفيذية المصاحبة . كما أن قيام نظامين للعمل المصرفي في البلاد قد يحدث ارتباكاً كبيراً في السياسات المصرفية والضوابط الرقابية . وقد تحدث ذلك منافسة غير رشيدة بين المصارف التي تعمل في الشمال تحت الصيغ الإسلامية و بين تلك التي تعمل علي النظام الربوي في جنوب البلاد .

وأخشى أن يعوق النظام الجديد برامج بنك السودان ومسعاه في الإصلاح المصرفي هذا إذا لم يقض علي النتائج المحققة تحت برنامج الإصلاح القائم.

د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتطورات الكبيرة التي حدثت في القطاع المصرفي والوقوف على نتائج برامج الإصلاح المصرفي ودور المصارف في دعم القطاعات التنموية ، خاصة وأن البنوك المركزية عالمياً وبطبيعة دورها الرقابي تعتبر مؤسسات متحفظة نسبياً من الناحية الإعلامية ولا تميل في الغالب إلى الترويج عن أنشطتها ، إلا أن هذه المذكرة هدفنا منها إلى إجراء تقييم شامل للمحاولات المتعاقبة التي تمت لإصلاح الجهاز المصرفي عبر الحقب الزمنية والسياسية المختلفة وإبراز نتائجها (بما فيها تقييم لمرحلة الإصلاح الحالية التي تنتظم الجهاز المصرفي) واستعراض بعض الرؤى المستقبلية .

يتناول هذا التقييم خمسة فصول ففي الفصل الأول يتم استعراض وضع الجهاز المصرفي ودواعي الإصلاح بينما يتناول الفصل الثاني مراحل عمليات الإصلاح السابقة. الفصل الثالث يتم فيه تقييم الأداء لسياسات الإصلاح المصرفي الحالي بينما يتناول الفصل الرابع دور المصارف في تحريك القطاعات الإنتاجية وتختتم الورقة بإبراز أهم ملامح الرؤية المستقبلية لبرامج الإصلاح في المدى المتوسط.

الفصل الأول

وضع الجهاز المصرفي ودواعي الإصلاح

وضع الجهاز المصرفي ودواعي الإصلاح

أ. التركيبة الحالية للقطاع المالي في السودان:-

يشمل القطاع المالي في السودان "**Financial Sector**" الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وقد بلغ عدد المصارف **26** مصرفاً بنهاية عام **2002**م لها (**545**) فرعاً ، وتنقسم المصارف حسب ملكية رأسمالها إلى ثلاث مجموعات :-

1. مصارف القطاع العام وعددها **5** مصارف وعدد فروعها **277** فرعاً.
2. المصارف المشتركة وعددها **18** مصرفاً وعدد فروعها **268** فرعاً.
3. فروع المصارف الأجنبية وعددها **3** فروع.

* ويمكن تصنيف المصارف أيضاً حسب نوعية نشاطها كبنوك تجارية أو تنموية متخصصة أو استثمارية.

أما المؤسسات ا لمالية غير المصرفية فتشمل :-

أ) مؤسسات مالية فى إطار إشراف البنك المركزي :

(1) شركات الصرافة التي أنشئت بموجب لائحة تنظيم الصرافة الصادرة في سبتمبر **1995**م ، وتعمل في مجال التعامل الآني في النقد الأجنبي" **Spot dealing**" بيعاً وشراءً ومجال التحويلات الخارجية وقد بلغ عدد الصرافات العاملة إحدى عشر صرافة بنهاية عام **2002**م.

(2) شركة السودان للخدمات المالية التي تم إنشاؤها بواسطة بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني في عام **1998** لتعمل في مجال

إصدار وتسويق الصكوك والأوراق المالية الإسلامية مثل شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) وشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات التمويل الحكومي.

ب) مؤسسات مالية تعمل جزئياً في إطار إشراف البنك المركزي فى ما تمارسه من عمل مصرفي:

1. شركات التأمين التي تقوم بتوظيف مواردها في تغطية المخاطر والاستثمار فى حالة قيامها بنشاطات تمويلية أو إصدار خطابات ضمان.
2. شركات التمويل التنموي حيث تقوم بتمويل المشاريع التنموية في مختلف المجالات الزراعية والصناعية وغيرها وتشمل مؤسسة التنمية السودانية، شركة التنمية الريفية السودانية، الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة ، والشركة الليبية السودانية القابضة.
3. صناديق التمويل الاجتماعية فى حالة قيامها بنشاطات تمويلية مثل الصندوق القومي للمعاشات و الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .

ج) مؤسسات مالية تعمل بالتنسيق مع البنك المركزي :

(1) صندوق ضمان الودائع المصرفية الذي أُنشىء بموجب قانونه الصادر في فبراير **1996** وذلك لتدعيم الثقة في الجهاز المصرفي عن طريق حماية حقوق المودعين ، و المحافظة على استقرار وسلامة المصارف ، بالإضافة إلى جبر الأضرار عند حدوث انهيار لأحد المصارف وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي واتحاد المصارف السودانية ويعمل على أساس شرعي.

(2) سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أنشئ في أكتوبر **1994** وبدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في ذات العام ، بينما تم افتتاح السوق الثانوية (سوق تداول الأسهم) في يناير **1995**. ويقوم هذا السوق بدور أساسي في الاقتصاد من خلال وظيفته في تجميع المدخرات واستثمارها عبر آلية تداول الأسهم والسندات.

II. عوامل الضعف فى القطاع المصرفي ودواعي الإصلاح :

ظل القطاع المصرفي فى السودان لعدة عقود ماضية يعانى من عناصر ضعف ذاتي بالرغم من محاولات الإصلاح المتعددة بما فى ذلك تطبيق مشروع توفيق أوضاع المصارف في التسعينات. إلى جانب عناصر الضعف الذاتي فقد تأثر النظام المصرفي سلباً بعدة عوامل وتطورات اقتصادية محلية كما كان للتطورات العالمية أيضاً آثار واضحة على أوضاع مصارفنا . وقد تضافرت كل هذه العوامل والتطورات في تشكيل المصاعب التي يعانى منها القطاع المصرفي السوداني .

(أ) عناصر الضعف الذاتي:

تتمثل أهم عناصر الضعف الذاتي التي عانى منها قطاعنا المصرفي في العقود الماضية فيما يلي :-

1. صغر حجم المصارف مقارنة بالمصارف الخارجية سواء كان ذلك بمقياس رأس المال أو حجم الودائع أو حجم المحافظ التمويلية.
2. ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية والرقابة الداخلية لوحدات الجهاز المصرفي وعدم مواكبة تلك النظم للتطورات سواء كان ذلك فى مجال الشفافية أو المعايير المحاسبية أو معايير المراجعة.
3. ضعف المراكز المالية لوحدات الجهاز المصرفي السوداني وضعف قاعدة الموارد والمدخرات مع محدودية قنوات جذب الموارد.
4. تعاظم المديونيات المتعثرة.
5. المصاعب القانونية التي تواجه المصارف فى ممارسة نشاطاتها التمويلية.
6. قلة الخبرة المصرفية والكادر البشرى المؤهل.
7. ضعف العائد على الودائع الاستثمارية والأسهم المستثمرة في البنوك مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى.
8. بطء عملية التقنية المصرفية.
9. المصاعب الناتجة من البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها الجهاز المصرفي مثل :-

- ارتفاع معدلات التضخم في سنوات التسعينات وتآكل قيمة أصول المصارف.
- عدم استقرار سعر الصرف والخسائر الناتجة عن التدهور المتسارع فى سعر صرف العملة الوطنية فى النصف الأول من التسعينات.
- ضعف قدرة العملاء فى إدارة الاستثمارات التى تمولها المصارف.
- بعض العوامل المتعلقة بطبيعة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية فى التمويل مثل القطاع الزراعي ذو المخاطر العالية.

(ب) مستجدات اقتصادية محلية:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عناصر الضعف الذاتي التي كانت تعاني منها المصارف السودانية، نجد أن مستجدات اقتصادية محلية متسارعة أثرت على الأداء وفرضت حتمية تهيئة القطاع المصرفي لمواجهتها وتتمثل أهم التطورات المحلية فيما يلي :

1. التحول الذي شهده الاقتصاد الوطني من مرحلة التضخم الجامح إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي.
2. التحول من اقتصاد الندرة ونظام الحصص إلى اقتصاد الوفرة وقانون العرض والطلب.
3. التحول من اقتصاد تحكمي إلى اقتصاديات السوق.
4. التحول النوعي في تركيبة الاقتصاد ودخول موارد جديدة كالبترول وتدفق الاستثمارات الخارجية.
5. تنامي وتنوع طلب القطاع الخاص على التمويل المصرفي تفاعلاً مع المتغيرات أعلاه.

(ج) مستجدات وتحولات اقتصادية عالمية:

إلى جانب المستجدات المحلية فقد تأثر النظام المصرفي بتطورات عالمية عديدة تتمثل أهمها فى قضية العولمة ومتطلباتها وتشمل :-

اقتصاديات الكيانات الكبيرة:

شهد العالم فى السنوات الأخيرة التوجه نحو خلق كيانات كبيرة عن طريق التجمعات (كما هو الحال بالنسبة للدول) أو الإندماجات (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات) وهذا مؤشر بأن الوحدات الصغيرة ربما لن تجد مكاناً فى إطار العولمة.

الكفاءة فى تقديم ا لخدمة والمنافسة الشرسة:

تعني العولمة أساساً إلغاء الحواجز وفتح كل الأبواب فى مجال إنتاج وتسويق السلع والخدمات حيث تصبح الميزة التنافسية وليس الميزة النسبية هي الحاكمة وفى مثل هذا المناخ يكون البقاء للأكفأ.

القدرة على المرونة والإبداع:

إن المتغيرات المتسارعة التي تتميز بها العولمة تفرض على من يريد مواكبتها أن تكون لديه القدرة على المرونة والإبداع وإلا سيكون مصيره التهميش.

الحفاظ على الهوية الإسلامية والقدرة على حماية خصوصية التجربة:

بالرغم من أن العولمة تمثل تحدياً كبيراً لكل الدول النامية إلا أن التحدي بالنسبة للدول الإسلامية والمؤسسات الإسلامية أكثر تعقيداً لأن العولمة تعنى طمس الهوية وهيمنة ثقافة وحضارة الأقوى وبذلك يصبح الحفاظ على الهوية وحماية الخصوصية تحدياً إضافياً للنظام المصرفي الإسلامي مما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً.

مواجهة تداعيات ١١سبتمبر:

إن من أخطر التطورات على المسلمين والمؤسسات الإسلامية فى السنوات الأخيرة التداعيات التى نتجت من أحداث **11** سبتمبر **2001** حيث نتج عن تلك التطورات ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب وبالتالي وضعت المؤسسات الإسلامية كلها فى نظر العالم فى قفص الإتهام ويمثل هذا الوضع تحدياً حقيقياً ليس للمصارف الإسلامية فحسب وإنما لكل العالم الإسلامي.

خلاصة القول فى هذا الفصل هي أن وضع الجهاز المصرفي فى العقود الماضية كان يقتضي إصلاحات هيكلية لتأهيله للقيام بدوره.

الفصل الثاني

مراحل عمليات الإصلاح المصرفي

مراحل عمليات الإصلاح المصرفي

رغم أن عمليات الإصلاح المصرفي لم تتوقف منذ فجر الاستقلال إلا أن المحاولات السابقة وحتى بداية عقد التسعينات كانت جزئية وغير مترابطة ولم تتم في إطار برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل ولذلك لم تحدث نتائج إيجابية كبيرة . منذ بداية عقد التسعينات تمت محاولات جادة للإصلاح المصرفي أتت بنتائج إيجابية لأنها كانت ولا تزال جزءاً من برنامج إصلاح شامل للاقتصاد حيث تبنت الدولة منذ بداية التسعينات حزمة من السياسات الكلية والبرامج التنفيذية للإصلاح الاقتصادي بما في ذلك الإصلاح المالي والمصرفي تمخض عنها تحقيق تقدم واضح في عدة جبهات تمثلت في انخفاض نسبة التضخم ، واستقرار سعر الصرف، وانخفاض عجز ميزان المدفوعات، وانحسار معظم ظواهر التشوهات في بنية الاقتصاد، ووفرة السلع والخدمات واختفاء ظاهرة الندرة وتحقيق معدلات نمو حقيقية وبنسب مقدرة ومستدامة مما أدى إلى تحسن البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها القطاع المالي والمصرفي، وتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة. وقبل تناول عمليات الإصلاح الخاصة بالقطاع المصرفي منذ عام 1991م بشيء من التفصيل والتقييم لابد من الإشارة بشيء من الإيجاز إلى محاولات إصلاح الجهاز المصرفي التي تمت في الفترات السابقة للعقد الماضي حتى يسهل تتبع الإصلاح عبر مراحله المختلفة.

I. محاولات الإصلاح المصرفي السابقة (1956-1989):

- منذ بداية تاريخ العمل المصرفي بالسودان بقيام فرع البنك الأهلي المصري في العام 1903 وحتى إلى ما بعد الاستقلال كان التطور في القطاع المصرفي مرهوناً بالاستثمار الأجنبي حيث كانت كل المصارف فروعاً لبنوك أجنبية

شملت مصارف مصرية وإنجليزية وفرنسية وتركية ولذلك لم تكن هنالك سياسة مصرفية وطنية.

وبعد الاستقلال وقيام لجنة العملة فى العام 1956م والتي أوكل لها القيام بإصدار عملة وطنية والسعي لإنشاء جهاز مصرفي بالبلاد للإطلاع بمهام التمويل لمرحلة التنمية المتوقعة عقب الاستقلال نجد أن القطاع المصرفي قد شهد تطورات عديدة نلخص أهمها فيما يلي :-

- فى الفترة من الاستقلال وحتى عام 1969 توسع القطاع بقيام ثلاثة فروع لبنوك أجنبية إضافية هي البنك العربي الأردني والبنك التجاري الأثيوبي وبنك ناشونال أندقريندليز ، كما شهد القطاع قيام أول مصرف سوداني هو البنك التجاري السوداني وأول مصرف مشترك (أجنبي – محلى) هو بنك النيلين وثلاثة مصارف تنموية متخصصة هي الزراعي والصناعي والعقاري كما تم تأسيس البنك المر كزي (بنك السودان) خلال هذه الفترة ليحل محل لجنة العملة السودانية والقيام بمهام البنك المركزي.
- فى الفترة من 1970 وحتى 1989 شهد القطاع المصرفي تطورات وعمليات إصلاح عديدة تتمثل أهمها فى عمليات التأميم للقطاع المصرفي التي تمت عام 1970م وشملت كل فروع البنوك الأجنبية وعددها خمسة وأعطيت أسماء جديدة كما شملت البنك التجاري السوداني وبنك النيلين وأصبح كل القطاع المصرفي مملوكاً للحكومة وأصبح القطاع يتكون من بنوك التنمية الثلاثة، وبنك الخرطوم للتجارة الخارجية (باركليز سابقاً) وبنك أم درمان (ناشونال أندقريندليز) وبنك جوبا (البنك التجاري الأثيوبي) وبنك الشعب (بنك مصر) وبنك البحر الأحمر (البنك العربي) وبنك النيلين والبنك التجاري.
- فى عام 1973 تم إصدار "قانون تنظيم عمل البنوك والادخار" وقد سلب هذا القانون بعضاً من صلاحيات البنك المركزي الرقابية حيث تم إنشاء مجلس البنوك والإدخار والذي أوكلت إليه سلطة الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية كما تم فى هذه الفترة دمج عدد من البنوك مثل بنك جوبا

مع بنك امدرمان ليصبح بنك الوحدة وكذلك تم دمج بنك الشعب فى بنك الخرطوم فى فترة لاحقة ودمج بنك البحر الأحمر فى بنك النيلين.غير أن العمل بقانون تنظيم عمل البنوك والادخار لم يستمر طويلاً بسبب المصاعب التي نتجت عن تطبيقه وسرعان ما تم تعطيله فى نفس العام كما تم إلغاء مجلس الإدخار فى أواخر العام نفسه لتعود الصلاحيات الإشرافية والرقابية للبنك المركزي.

شهدت هذه الفترة أيضاً بداية قيام البنوك الإسلامية بقيام بنك فيصل فى عام 1973م وقيام بنوك تجارية عديدة منها الحكومية مثل بنك التصدير والاستيراد وبنوك أجنبية مثل فرع بنك أبو ظبي وسيتي بنك وبنوك برأسمال سوداني وأجنبي مشترك مثل البنك السعودي السوداني والسوداني الفرنسي. ومن التطورات الهامة فى هذه الفترة بداية محاولات أسلمة الجهاز المصرفي فى عام 1983م. وكما أسلفنا فإن كل محاولات الإصلاح هذه لم تكن ذات أثر كبير لأنها كانت تتم بطريقة جزئية ودون أن يكون ذلك فى إطار إصلاح شامل.

II. برامج الإصلاح الحالية (1991- الآن)

بدأت البرامج الحالية لإصلاح الجهاز المصرفي مع بداية التسعينات وتختلف البرامج الحالية عن المحاولات السابقة فى عدة نواحي منها أن البرامج بنيت على دراسة لطبيعة المصاعب وعوامل الضعف التي يعانى منها النظام المصرفي ومنها أن هذه البرامج تأتى فى إطار برامج الإصلاح الكلي للاقتصاد وكجزء منه وبتكامل وتناسق معه ومما يميز برامج الإصلاح الحالية الاستمرارية والتناسق وتطبيقها على مراحل . انتهت منها الآن مرحلتان وبدأ الآن تنفيذ المرحلة الثالثة .

- شملت المرحلة الأولى والتي غطت معظم عقد التسعينات جوانب عديدة منها الجوانب القانونية والإدارية والمالية والتأصيلية والمؤسسية ففي الجانب القانوني صدرت عدد من القوانين واللوائح التي تنظم بيئة العمل المصرفي بهدف ترقيته وتحسينه حيث صدر قانون تنظيم العمل المصرفي

لسنة 1991م والذي ينظم العلاقة الرقابية بين بنك السودان والمؤسسات المالية كأول تشريع يقنن العمل المصرفي وينظمه إلى جانب قانون بنك السودان وكان لذلك أثر واضح فى تجويد الأداء. وفى ذات العام صدر قانون بيع الأموال المرهونة الذي يحكم التصرف فى الأصول المرهونة لدى المصارف مقابل التمويل الممنوح وذلك بغرض مساعدة المصارف لاسترداد أموالها عند تعثر العميل وبالتالي تخفيض نسبة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي، كما شهدت هذه الفترة صدور قانوني سوق الخرطوم للأوراق المالية وقانون صندوق ضمان الودائع المصرفية.

- فى مجال الإصلاحات الإدارية والمالية أصدر بنك السودان فى 1994 مشروع توفيق الأوضاع للمصارف السودانية بهدف إجراء إصلاحات مالية وإدارية واستهدف المشروع توفيق أوضاع المصارف مع المتطلبات الدولية لكفاية رأس المال، كما صدرت السياسات التمويلية وعدة منشورات توجه البنوك إلى ضرورة الالتزام بالأسس المصرفية السليمة والإدارة الحكيمة للموارد وتوظيفها وفق أولويات الدولة . كما صدرت أيضاً لائحة الجزاءات الإدارية والمالية لضمان التزام البنوك بموجهات البنك المركزي. بهدف حشد الموارد وتوظيف المدخرات وتمشياً مع سياسة الدولة فى بسط النظام الفيدرالي فقد تبنى بنك السودان سياسات تشجيع الانتشار المصرفي لفروع البنوك التجارية بكافة ولايات البلاد مما أدى إلى توسع كبير وانتشار جغرافي لفروع المصارف. كما وجه المصارف بالتركيز على تمويل القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها القطاع الزراعي.وفى إطار سياسات التحرير واتجاه السياسات الكلية نحو اقتصاديات السوق وبغرض تمكين القطاع المصرفي من العمل وفقاً لعوامل العرض والطلب تم تحرير التمويل المصرفي والتحول من الإدارة المباشرة لتوزيع التمويل إلى تطبيق آليات الإدارة غير المباشرة وبالتالي صدرت عدة منشورات لتقوية الدور الرقابي للبنك المركزي.
- فى مجال البناء المؤسسي وبغرض استكمال وتطوير بنيات القطاع المالي والمصرفي تم إنشاء عدد من المؤسسات المالية شملت سوق الخرطوم للأوراق المالية (1995) وصندوق ضمان الودائع المصرفية(1996) وشركة

السودان للخدمات المالية (1998).

- أما في مجال التأصيل فقد هدفت الإصلاحات إلى تعميق أسلمة الجهاز المصرفي بالبلاد من أجل الوصول إلي ممارسة مصرفية قائمة على أسس الشريعة الإسلامية ولتحقيق ذلك اتخذت عدة خطوات شملت إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في بنك السودان وقيام هيئة شرعية في كل مصرف من أجل الإشراف على الأداء والتأكد من شرعية وسلامة المعاملات.كما تم اعتماد هوامش المرابحات ونسب المشاركة كآليات إسلامية لإدارة السيولة فى الاقتصاد على أسس إسلامية بدلاً عن أسعار الفائدة وفى هذه الفترة أيضاً تم تطوير أوراق مالية قائمة على الأصول للتوافق مع الأسس الشرعية (شهامة وشمم) كبديل للسندات الحكومية القائمة على سعر الفائدة. في هذه الفترة أيضاً تم تفعيل دور معهد المصارف حيث تم تحويله للمعهد العالي للدراسات المصرفية لتخريج المصرفي الفقيه واعتماد البرامج الدراسية التي يتم تدريسها تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

تمثلت المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح المصرفي الحالي في إصدار وتطبيق "السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية" التي أصدرها بنك السودان كبرنامج متوسط المدى (1999 – 2002) ويبنى البرنامج على ما تم إنجازه في المرحلة الأولى ويستمر في معالجة عوامل الضعف التي أشرنا إليها سابقاً لتقليل آثارها السالبة ، وكذلك يهدف إلى تهيئة المصارف لمواكبة التطورات في الساحة المصرفية والمالية والاقتصادية محلياً وللوفاء بمتطلبات العولمة. وتهدف السياسة المصرفية الشاملة عامة إلى خلق كيانات مصرفية كبيرة بمراكز مالية قوية قادرة على الصمود والمنافسة وتقديم خدمات مصرفية متميزة وحديثه وبكفاءة عالية وإدخال التقنية والاستمرار في تعميق أسلمة العمل المصرفي، وقد شملت السياسة المصرفية الشاملة ستة محاور وهدفت لتحقيق تطورات إيجابية محددة في كل محور كما هو موضح أدناه.

أولاً : في محور تنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية :

في هذا المحور هدفت السياسة إلي تنمية وتطوير الوحدات المصرفية والمؤسسات المالية ، وتحقيق السلامة المصرفية والمالية بإعادة النظر في الهياكل الحالية للوحدات المصرفية ومؤسساتها وذلك عن طريق زيادة رؤوس أموال المصارف ودمجها واستخصاص المصارف المملوكة للدولة، ومكننة وتحديث العمل المصرفي ومراجعة كافة لوائح التأسيس للمصارف والمؤسسات المالية لضمان مواكبتها للأسس الشرعية والتطورات المحلية والعالمية وتطوير وسائل الرقابة الوقائية وآلياتها ومراجعة الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية لسد الثغرات التي تساعد على المخالفات ومتابعة حصر كل المؤسسات المالية التي تمارس أي جزء من العمل المصرفي والعمل على ضمان تناسق نشاطها المصرفي مع سياسات وتوجيهات بنك السودان وإدخالها في الخدمة الوقائية التي يقدمها بنك السودان .

ثانياً : في محور تأصيل العمل المصرفي :

في هذا المحور ركزت السياسة على استمرار تأصيل العمل المصرفي وزيادة فاعلية قيم الدين وأحكامه في النشاط المصرفي والمالي عموماً وتعظيم آثار هذه القيم والأحكام في تطوير النظام المصرفي السوداني ، وذلك بوضع مراشد للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بها في عملياتها التمويلية والمواصلة في تطوير الأدوات المالية الإسلامية وأدوات إدارة السيولة ، وتفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية لتكون قادرة على مراجعة صحة نشاط المصارف والمؤسسات المالية من الناحية الشرعية بالتعاون مع هيئات الرقابة الشرعية ، والاستمرار في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وهدفت السياسة في هذا المحور أيضاً إلى استمرار التعاون عالمياً مع المصارف المركزية ذات الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي لتطوير المؤسسات الإسلامية العالمية مثل هيئة المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية وتطوير السوق النقدية الإسلامية العالمية وتأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ثالثاً : محور تنظيم سوق النقد الأجنبي :

في مجال النقد الأجنبي هدفت السياسة إلى الحفاظ على توحيد واستقرار سعر الصرف وتنظيم سوق النقد الأجنبي واستكمال بناءه بإزالة التشوهات المتبقية وتحرير المعاملات في النقد الأجنبي وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وتحرير حيازة النقد الأجنبي بما في ذلك حصيلة الصادرات وتطوير سوق ما بين البنوك بقيام مجموعات صناع السوق وغرف التعامل بالنقد الأجنبي ، والعمل على بناء احتياطيات للبنك المركزي للمساعدة في استقرار سعر الصرف واستحداث آليات لذلك ، واستكمال نظام تسجيل رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية بغرض توفير كل المعلومات عنها ومتابعة حركتها وتوثيق الصلات مع التكتلات المصرفية الإقليمية العربية والإفريقية والإسلامية. واستكمال الاستعدادات اللازمة لدخول اليورو في مجال التعامل الخارجي بما في ذلك التحضيرات المحاسبية وتدريب العاملين ووضع الترتيبات مع المراسلين.

رابعاً : محور التمويل :

في هذا المحور يقوم بنك السودان بالمراجعة المستمرة للسياسة التمويلية التي يقوم بإصدارها مع بداية كل عام والتي تهدف إلي ضمان تدفق التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية والإسهام في برامج الدعم الإجتماعي ، وتهدف السياسات إلي استمرار تحرير التمويل المصرفي والعمل على خفض تكلفة التمويل ، والتحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى بدلاً عن التركيز على التمويل بصيغة المرابحة بغرض احتواء المخالفات التي تحدث في تطبيق هذه الصيغة ، والاستمرار في استخدام شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" وشهادة مشاركة الحكومة "شهامة" كآلية لإدارة السيولة والتمويل ، وتطوير الجيل الثاني من الصكوك الإسلامية . وهدفت السياسة إلى تشجيع البنوك على الالتزام بضوابط التمويل والعمل على تخفيض الديون المتعثرة . كما هدفت السياسة أيضاً إلى مراجعة وترشيد عمليات التمويل بالنقد الأجنبي ووضع الأسس والضوابط اللازمة لضمان توافقها مع السلامة المصرفية والأحكام الشرعية والسياسات الكلية وعملت السياسة على تشجيع البنوك لجذب الودائع وتحسين تركيبتها.

خامساً : محور العمليات المصرفية :

فى مجال الخدمات المصرفية هدفت السياسة إلى مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف بهدف سد الثغرات التي تؤدى إلى عمليات التزوير والاختلاسات والشيكات المرتدة، ووجهت السياسة البنوك للالتزام بسياسة "أعرف عمليك" لغرض حماية العمليات المصرفية ومراقبة عمليات غسل الأموال، وشجعت سياسة إدخال وسائل جديدة للتعامل المالي مثل الشيكات المضمونة وبطاقات الدفع وإعادة النظر في دور الشيك وعدم تشجيع توظيفه كآلية للتمويل أو وسيلة للضمان ، وبصفة خاصة دور الشيك الآجل بهدف احتواء المشاكل الناتجة عن الشيكات المرتدة.

سادساً : محور التقنية :

اعتمدت السياسة تقنية العمل المصرفي في جميع المصارف كجزء أصيل فى برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع، وعملت على إدخال الشيكات الممغنطة واستكمال شبكات الحاسوب في العمليات المصرفية في فروع المصارف في ولاية الخرطوم كمرحلة أولى لتعمم على كل الفروع بنهاية البرنامج ، وربط بنك السودان برئاسات البنوك التجارية عن طريق شبكات الحاسوب بالإضافة إلي ربط البنوك التجارية بشبكات اتصال إلكترونية مصرفية؛ نظام سويفت(Swift System) بغية تقديم خدمات أفضل كبطاقات الدفع وخدمات الصراف الآلي وإدخال نظام المقاصة الآلية والعمل على تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وصولاً لنظام الدفع القومي.

الفصل الثالث

تقييم الأداء لسياسات الإصلاح المصرفي الحالية

تقييم الأداء لسياسات الإصلاح المصرفي الحالية

بعد مضى ثلاثة أعوام ونصف من إصدار السياسة المصرفية الشاملة نجد أن الجهاز المصرفي قد قطع شوطاً كبيراً في تنفيذ موجهات و أهداف تلك السياسة مما أدى إلى تغيرات أساسية فى أوضاع المصارف . ففي كل المحاور التي شملتها السياسة المصرفية حدث تقدم كبير نشير إلى بعض ملامحه فيما يلي :-

- فى مجال إعادة الهيكلة وتحسين المراكز المالية: تمكنت معظم المصارف من زيادة رؤوس أموالها ، وقد أوفت كل المصارف – عدا مصرف واحد – بالمرحلة الثانية لزيادة رأس المال بينما تمكن عدد منها من الوفاء حتى بالمرحلة الأخيرة ونتوقع أن توفي معظم البنوك بما هو مطلوب فى مجال زيادة رأس المال بنهاية عام 2003م .وقد تم تقييم أداء المصارف خلال الفترة منذ البدء فى تطبيق برنامج السياسة المصرفية الشاملة عام 1999م وذلك للتعرف على مدى الاستفادة من البرنامج ومدى النجاح الذي تم تحقيقه، وتبين الجداول الاحصائية المضمنة في هذا التقرير التطورات التي حدثت فى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1999-2002م من خلال سبعة مؤشرات تعتبر معياراً عالمياً لقياس الأداء فى الجهاز المصرفي، وهي:
- مؤشرات رؤوس أموال البنوك التجارية
- مؤشرات الودائع المصرفية
- مؤشرات المواقف المالية للمصارف
- مؤشر التمويل المصرفي
- مؤشرات القطاع الخارجي
- الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي

- نسبة التغير في سعر صرف العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية.
- متوسط معدلات التضخم .

هذا وسوف نتعرض لكل مؤشر من هذه المؤشرات من خلال تناولنا للتطور الذي حدث في مجالات الإصلاح المختلفة وذلك لتدعيم التقييم بالإحصائيات التي تقيس مدي كفاءة السياسات التي اتبعت .

وفيما يلي نعرض إلى المؤشرات التي تعكس التطور في رؤوس أموال البنوك التجارية ومواقفها المالية :

أولاً: مؤشرات رؤوس أموال البنوك التجارية: (رأس المال المدفوع)

العام	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	حقوق الملكية (مليون دينار)	نسبة كفاية رأس المال (%)
1996	2841	11145	5,0
1997	4632	14768	7,0
1998	6060	20338	9,0
1999	6851	24464	6,0
2000	11094	32200	7,0
2001	33942	47640	11,0
2002	30668	73692	8,3

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :

1. زيادة رؤوس الأموال المدفوعة من 2841 مليون دينار في 1996م إلي 30668 مليون دينار في عام 2002 بنسبة 979% خلال الفترة وبمتوسط زيادة سنوية قدرها 163%.
2. زيادة حقوق الملكية من 11145 مليون دينار في عام 1996م إلي 73692 مليون دينار في 2002 بنسبة 561% خلال الفترة وبمتوسط زيادة سنوية قدرها 93.5%.
3. زيادة نسبة كفاية رأس المال من 5% في 1996م إلي 8.3% في 2002م.

ثانياً: مؤشرات الودائع:

(معدل النمو في الودائع المصرفية والتغير في تركيبتها ونسبة الودائع لكل من عرض النقود والناتج الإجمالي المحلى)

العام	إجمالي الودائع المصرفية (مليون دينار)	نسبة النمو	نسبة الودائع الاستثمارية إلى الودائع المصرفية	نسبة الودائع إلى عرض النقود	نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج الإجمالي المحلى (التعميق المالي)
1996	67793		21%	60,0%	6,1%
1997	96753	42%	27%	57,5%	6,0%
1998	120113	24%	29,6%	55,1%	5,9%
1999	145520	17%	28,8%	55,1%	6,6%
2000	197224	35%	32,9%	61,8%	8,1%
2001	274188	39%	35,4%	63,6%	10,6%
2002	363074	32%		65,3%	

* ملحوظة: ودائع البنوك التجارية لا تتضمن ودائع الحكومة الاتحادية والودائع الأخرى طرف بنك السودان

نلاحظ ما يلي:

- **زيادة حجم الودائع من 67,793 مليون دينار فى عام 1996م إلى 363,074 مليون دينار فى عام 2002م بنسبة 435% خلال الفترة بمتوسط زيادة سنوية قدرها 31%.**
- **زيادة نسبة الودائع المصرفية للناتج الإجمالي المحلى (التعميق المالي) من 6.6% فى عام 1996الى 10.6% فى عام 2002م.**
- **زيادة نسبة الودائع إلى عرض النقود من 55.6% فى عام 1996م إلى 65.3% فى عام 2002م.**
- **زيادة نسبة ودائع الاستثمار إلي جملة الودائع المصرفية من 14% في عام 1996 إلي 35.4% في عام 2002 م .**

ثالثاً: مؤشرات الموقف المالي للمصارف

نسبة النمو في ميزانيات المصارف والتكلفة الإدارية والأرباح ونسبة الديون المتعثرة

العام	النمو في ميزانيات البنوك%	نسبة المصروفات إلي الإيرادات%	أرباح المصارف (مليون دينار)	نسبة الديون المتعثرة%
1996	56	-	-	-
1997	47,1	-	-	25,6
1998	38,2	86.5	-	23,6
1999	29,5	74	2025	16,0
*2000	16	65,5	5383	15,9
2001	27,5	54	5652	13,7
2002	34,2	51	7895	14,1

* النسبة المنخفضة في نمو ميزانيات البنوك عام 2000 كانت بسبب التعديلات الإحصائية الخاصة بطريقة العرض وتسوية المعلقات في حسابات الرئاسة وما بين الفروع.

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :-

- **النمو المضطرد في ميزانيات البنوك بمتوسط سنوي قدره 30.6%.**
- **انخفاض التكلفة الإدارية من 86.5% في 1998 إلي 51% في 2002م.**
- **النمو المضطرد في أرباح البنوك في السنوات الأربع الأخيرة (بعد استقرار الاقتصاد) حيث تضاعفت 3 مرات .**
- **انخفاض نسبة الديون المتعثرة من 25.6% في عام 1998 إلي 14.1% في عام 2002م.**

رابعاً: مؤشر التمويل المصرفي (النمو في حجم التمويل)

العام	التمويل المصرفي (مليون دينار)	النمو فى حجم التمويل المصرفي%
1996	33948	
1997	41556	22.4
1998	47383	14.0
1999	48732	02.8
2000	79224	62.6
2001	111339	40.5
2002	160020	43.7

نلاحظ : زيادة حجم التمويل المضطرد سنوياً حيث ارتفع من 33948 مليون دينار في 1996 إلي 160020مليون دينار في عام 2002 بنسبة زيادة قدرها 371% خلال الفترة ويبلغ المتوسط السنوي لنمو التمويل 31 %.

خامساً : القطاع الخارجي:

تم استكمال بناء سوق النقد الأجنبي الموحد بدرجة معقولة وذلك بإزالة التشوهات المتبقية وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الأجنبي وإزالة معظم القيود عن العمليات بالنقد الأجنبي وتحويل معظم الموارد للقطاع الخاص بما في ذلك حصيلة كل الصادرات غير البترولية وتبسيط إجراءات الصادر وإلغاء الإقرار الجمركي. وتم تطوير دور المصارف في مجال بيع وشراء النقد الأجنبي وتشجيعها للقيام بدور الوساطة المصرفية بموجب عقد الصرف وتطوير سوق ما بين البنوك لرفع كفاءة توظيف الموارد، وقد تم قيام مجموعات صناع السوق في مجال النقد الأجنبي بهدف تعظيم دور البنوك التجارية وتفعيل قوى السوق بدلاً عن التدخل المباشر للبنك المركزي في سوق النقد الأجنبي. وسمح بقيام عدد مقدر من الصرافات وإصدار لائحة الصرافات الجديدة التي تحرر وتوسع نشاط الصرافات لتشمل مجالات عديدة، كما تم إصدار الميثاق المهني للمتعاملين بالنقد الأجنبي.

سادساً: الإحتياطيات الرسمية للبنك المركزي

كذلك قام البنك المركزي بتنفيذ سياسات بناء احتياطيات للبلاد من النقد الأجنبي للمساعدة في استقرار سعر الصرف وتوفيرالموارد للاحتياجات الاستراتيجية ولضمان توفر حاجة الاقتصاد من موارد النقد الأجنبي . كما تم تطوير واستحداث آليات إدارة تلك الاحتياطيات وفق السياسات التي حددها مجلس إدارة البنك، وقد شهدت أرصدة الاحيتاطيات الخارجية للبلاد ارتفاعاً مقدراً خلال العام 2003م بنسبة تفوق ال55% عما كانت عليه في نهاية العام 2002 م حيث زادت من حوالي ما يساوى شهرين استيراد في نهاية ديسمبر 2002 م إلى ما يقارب ثلاثة أشهر استيراد في نهاية العام 2003 م، بسبب الزيادة في أسعار صادرات النفط الخام عالمياً وازدياد التدفقات غير المنظورة والسياسات الرشيدة التي يقوم باتباعها بنك السودان بالتنسيق مع وزارة المالية.

ويوضح الجدول أدناه موقف التحسن في بناء احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبيه خلال السنوات الأخيرة:

الاحتياطيات الرسمية لبنك السودان
من النقد الأجنبي للفترة 1996-20

العام	الإحتياطات (قيمة الاستيراد)
1996	-
1997	-
1998	3 أيام استيراد
1999	أسبوعين استيراد
2000	شهر واحد استيراد
2001	أسبوع استيراد
2002	شهرين واسبوع استيراد
2003	شهرين وثلاثة أسابيع استيراد

نلاحظ الاتى:

- في عام 1997 م وما قبله لم تكن هنالك احتياطيات للبنك المركزي .
- تنامت الاحتياطيات رغم الانخفاض الذي حدث فى عام 2001 م بشكل

مضطرد (الانخفاض فى عام 2001 كان بسبب اضطرار بنك السودان لتوظيف الاحتياطيات للدفاع عن سعر الصرف والذي تأثر سلباً بسبب السياسات المالية التوسعية خلال ذلك العام) .

- بالطبع كان لانتاج وتصدير البترول أثر كبير في ذلك إلي جانب السياسات الراشدة للبنك المركزي إلى جانب ذلك فقد نجح البنك المركزي إلى حد كبير وبالتنسيق مع وزارة المالية في انتهاج سياسات نقدية حافظت على استقرار سعر الصرف مع توفير حجم مناسب من السيولة لحركة الاقتصاد ونلاحظ أن العام 2003م شهد ارتفاعاً ملحوظاً في سعر صرف الدينار السوداني مقابل الدولار وانعكس ذلك بصورة واضحة في السعر الأكثر تداولاً والذي أنخفض من 265.5 دينار للدولار فى 31 ديسمبر 2002 إلي أقل من 261 دينار في ديسمبر 2003. وبالرغم من أن هذا التحسن فى سعر صرف الدينار مقابل الدولار ينظر اليه كتطور إيجابي إلا أنه يتسبب من ناحية أخرى فى خلق مصاعب لقطاع الصادرات وسيستمر بنك السودان في مراقبة الموقف . ويوضح الجدول أدناه نسبة التغير في سعر الصرف .

نسبة التغيير في سعر الصرف خلال الأعوام 1990-2002م
الدينار السوداني مقابل الدولار

العـــام	سعر الصرف (دينار مقابل الدولار)	معدل الزيادة والنقصان	نسبة التغير فى سعر الصرف
1990م	1,49	-	% 0
1991م	1,49	ثابت	% 0
1992م	13,37	11.88	% 800
1993م	33,00	19,64	% 147
1994م	41,70	8,70	% 26
1995م	83,40	41,70	% 100
1996م	145,40	62,00	% 74
1997م	171,20	25,80	% 18
1998م	237,00	65,80	% 38
1999م	256,90	19,90	% 8
2000م	256,75	-0,15	% -0,1
2001م	260,68	3,93	% 2

كذلك نجح بنك السودان في الفترة الماضية وبصورة كبيرة في تحسين صورة المصارف السودانية لدى العالم الخارجي وزيادة الثقة فيها وذلك بسبب متابعته للمصارف في الوفاء بالتزاماتها الخارجية وانتهاج سياسات مسئولة في علاقاتها الدولية الأمر الذي كان له الأثر الواضح في بناء سمعة طيبة لهذه المصارف مما مكنها من الحصول على تمويل وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة انعكست في انخفاض هوامش الاعتمادات والتسهيلات وتكلفة التمويل. وقد بدأت هذه المجهودات تؤتى أكلها فى توسع أنشطة القطاع الخاص وانتعاش الحركة التجارية بل إن بنك السودان يستطيع الآن الحصول على تسهيلات مقدرة لخدمة أغراض الاقتصاد الوطني بتكلفة منخفضة نسبياً ومثال لذلك ما قام به البنك من دور في توفير احتياجات القطاع الزراعي في تمويل هذا الموسم.

ويوضح الجدول أدناه موقف التحسن الذي طرأ علي تسهيلات البنوك المراسلة بالخارج للمصارف الوطنية من خلال عينة تضم ثمانية مصارف هي الأكثر نشاطاً في مجال العمل الخارجي :

مؤشرات الوضع الخارجي
التسهيلات الممنوحة من المراسلين الخارجين
لثمانية من المصارف المحلية مقارنة بين العامين1996و2003

اسم المصرف	عدد البنوك المانحة		حجم تسهيلات بملايين الدولارات	
	عام1996	عام 2003	عام1996	عام2003
البنك السوداني الفرنسي	2	3	3	5,5
بنك الخرطوم	2	13	15	60,5
البنك السعودي السوداني	-	3	-	11
بنك التنمية التعاوني	1	7	5	20
بنك النيلين	2	10	5	25
بنك البركة	3	6	2.3	13
بنك امدرمان الوطني	-	15	-	110
بنك التضامن	1	12	1,5	43
الجملة	11	69	31,8	288

نلاحظ من الإحصائية أعلاه (لعدد8 بنوك محلية تم اختيارها كعينة لأنها الأكثر نشاطاً) ما يلي:

1. ارتفع عدد البنوك الأجنبية المانحة للتسهيلات لهذه البنوك من 11بنك عام 1996 إلى 69 بنك عام 2003م بنسبة زيادة قدرها 527% خلال الفترة وبمتوسط زيادة سنوية يعادل نحو 75%.
2. ارتفع حجم التسهيلات الممنوحة من هذه البنوك لبنوكنا المحلية من 31.8 مليون دولار عام 1996م إلي 288 مليون دولار عام 2003م بنسبة زيادة قدرها 806% خلال الفترة وبمتوسط نمو سنوى يعادل 115%.
3. تحسنت شروط منح هذه التسهيلات حيث كانت البنوك المراسلة تمنح هذه التسهيلات بهامش نقدي يتراوح بين 75% إلي 100% والآن انخفض هذا الهامش ليصبح في حدود 10% إلي 20%.

سياسة تنويع العملات الاجنبية في المعاملات الخارجية :

استمراراً لسياسة تفادى تكلفة الحظر التجاري والمالي المفروض على السودان من قبل الولايات المتحدة تم انتهاج سياسة جديدة من قبل بنك السودان تمثلت في حث البنوك التجارية على ضرورة التحول التدريجي في التعامل الخارجي وحفظ الأرصدة من الدولار الأمريكي إلي العملات الأخرى (اليورو ، الإسترليني ، الخ) ما أمكن ذلك بغرض دعم القدرة التنافسية للصادرات السودانية والحد من تقلبات سعر الصرف التي قد تنتج من التركيز على عمله واحدة، هذا بالإضافة إلي تقليل تكاليف تحويل الأرصدة من عملة لأخرى لتفادى الحظر الأمريكي. وقد تم منح البنوك مهلة لتوفيق أوضاعها لمقابلة هذا التحول واتخذت عدة إجراءات في هذا المجال وسيتم تقييم الموقف كل حين.

في مجال العمليات المصرفية وإدارة السياسة النقدية:

تم المضي قدماً في تحرير التمويل والعمليات المصرفية والطريقة التي يدير بها بنك السودان السياسة النقدية وبناء على ذلك صدرت السياسة التمويلية للعامين الأخيرين من برنامج السياسة المصرفية الشاملة لتشمل العديد من

التعديلات التي تتماشى مع سياسة تحرير العمل المصرفي . وقام بنك السودان بالتنسيق مع وزارة المالية بتطوير آليات إدارة السيولة والسياسة النقدية المتمثلة في شهادات شهامة وشمم وصكوك التمويل الحكومي ويوظف بنك السودان الآن هذه الشهادات في إدارة السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة. كما نجح بنك السودان في بلورة دور المقرض الأخير للبنك المركزي من خلال نافذة تمويل العجز السيولي والنافذة الاستثمارية التي تم استحداثهما محققاً بذلك إضافة نوعية للعمل المصرفي الإسلامي بعد الآليات الشرعية لعمليات السوق المفتوحة.

أيضاً قام بنك السودان باستحداث نقلة نوعية في إدارة السياسة النقدية خلال فترة البرنامج حيث تم التحول إلي استهداف النمو في عرض النقود في إجراءات السياسة بدلاً عن سعر الصرف، وتم تشكيل وحدة إدارة العمليات النقدية في بنك السودان لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقررها اللجنة العليا للسياسات المالية والنقدية وهى لجنة مشتركة بين المالية والبنك برئاسة السيد / وزير المالية وتضم وزراء الدولة بالمالية ومحافظ بنك السودان ونواب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من المالية وبنك السودان. وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وضمان تناغم الإجراءات لتحقيق الأهداف الكلية للبرنامج الاقتصادي وتجتمع اللجنة كل أسبوعين في بنك السودان . وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها حيث تشير التطورات إلى أننا سنحقق بإذن الله الأهداف الكلية التي وضعت في البرنامج الاقتصادي حيث من المتوقع أن يكون :

- معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي للعام 2003م في حدود 5,9% مقارنة بالمستهدف 5,8% .
- من المتوقع أن تكون معدلات التضخم في حدود 7,4% مقارنة بالمستهدف 7%.
- وتشير التطورات أيضاً إلى تحسن القوة الشرائية للدينار السوداني مقابل

الدولار الأمريكي بنسبة 1.5% منذ بداية العام وهو أكثر مما كان متوقعاً في البرنامج حيث من المتوقع أن يكون صرف الدينار مقابل الدولار في حدود 261 دينار مقارنة بـ 265 دينار حسب البرنامج، كما تشير التطورات إلى تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات.

ويوضح الجدول أدناه تطور متوسط معدلات التضخم خلال السنوات الماضية لمعرفة التحسن الذي طرأ خلال سنوات البرنامج :

متوسط معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2002

العام	معدل التضخم %
1990	67,4
1991	123,7
1992	117,6
1993	98,3
1994	115,4
1995	68,4
1996	132,7
1997	46,7
1998	17,1
1999	16,0
2000	8,0
2001	4,9
2002	8,3

في مجال التأصيل :

يمضي العمل أيضاً فى تعميق إسلام الجهاز المصرفي حيث اعتمد العمل بتوصيات مؤتمر تأصيل النشاط الاقتصادي الخاصة بالقطاع المصرفي ، كما تم استكمال مراشد صيغ التمويل الإسلامية وتطويرها لتستوعب تطورات الصناعة المصرفية الحديثة وتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية، ويتواصل تطوير وتحديث الأدوات المالية الإسلامية وأدوات إدارة السيولة حيث تم إصدار منتجات جديدة من الصكوك والشهادات تمثل الجيل الثاني من الصكوك الإسلامية . وتوثيقاً لتجربة السودان الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية باعتباره الدولة الوحيدة التي يقوم نظامها المصرفي والاقتصادي بالكامل على هدى الشريعة الإسلامية فقد قام بنك السودان بتوقيع اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة لتوثيق تجربة السودان فى هذا المجال وتقييمها للاستفادة منها بعد نشرها وتعميمها لفائدة الدول العربية والإسلامية الأخرى .

كان لبنك السودان الدور الرائد في التنسيق مع بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد فى عدد من الدول العربية والإسلامية (البحرين ،إندونيسيا، السعودية ، ماليزيا) فى إنشاء مؤسسات مالية إسلامية عالمية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية بالبحرين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا) وسوق النقد العالمي الإسلامي وذلك بغية توحيد المعايير والأسس الدولية التي تحكم العمل المصرفي والمالي الإسلامي فى مختلف دول العالم، وتطوير الأسواق المالية الإسلامية.

فى مجال الإصلاح القانوني:

تحققت خطوات متقدمة بتنسيق ودعم من وزارة العدل حيث تمت إجازة قانون بنك السودان وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون مكافحة غسل الأموال، ومازال العمل المشترك مع وزارة العدل ووزارة المالية مستمراً لاستكمال مراجعة القوانين الأخرى ذات العلاقة بالعمل المصرفي مثل قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف وقانون إشهار الإفلاس والمواد المتعلقة بالشيكات وتصفية الشركات .

فى مجال التقنية:

كبداية لإدخال بطاقات الدفع البلاستيكية بدأ العمل بالبطاقة الممغنطة (بطاقة شامخ الذكية) في 22 فبراير2003م وهى بطاقة مدفوعة القيمة مقدماً. وقد تم

توفير عدد 108 نقطة بيع نشطة موزعة على عدد من الجهات الخدمية في الخرطوم مثل شركة سوداتل، محطات المواد البترولية، الأسواق الحرة، المستشفيات، البقالات الكبيرة، و الصيدليات كما يجرى العمل على إدخال بعض المؤسسات الحكومية مثل الجمارك والضرائب ضمن شبكة التغطية. وقد تم حتى الآن إصدار 300 بطاقة للجمهور عن طريق البنوك. وتم تعميم استخدام الشيكات الممغنطة على نطاق القطر، تمهيداً لاستخدام نظام المقاصة الإلكترونية، هذا النظام سيعتمد على تقنية إرسال صور الشيكات إليكترونياً من المصارف إلى مركز المقاصة . المشروع الآن في طور المناقصة ويتوقع أن يبدأ التعاقد على تنفيذه بنهاية العام الجاري. تم إنشاء شركة الخدمات المصرفية الإليكترونية بمساهمة من بنك السودان سوداتل والمصارف التجارية وذلك بهدف تقديم الدعم الفني اللازم لتقنية العمل المصرفي بالبلاد. وتقوم الشركة حالياً بالإضافة إلى الإشراف علي مركزي بطاقة شامخ وسويفت بتقديم خدمات ربط أفرع المصارف برئاساتها عن طريق الشبكة المصرفية التي تشرف على إدارتها بالتعاون مع شركة سوداتل. يقوم بنك السودان حالياً بتأهيل الشركات العالمية لتوريد محول القيود لشبكة ماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع. ويتوقع أن تكتمل الترتيبات اللازمة لبدء العمل فى استخدامها خلال العام القادم والذي سيشهد أيضاً – بإذن الله – الترتيبات الخاصة بوضع مواصفات نظام المدفوعات القومي والتعاقد على استجلابه.

فى تطوير النظم المصرفية تم إعداد الدراسات ووثائق المناقصة الخاصة بنظام مصرفي حديث لبنك السودان له القدرة على إجراء التسويات مع أنظمة الدفع القومية، كما يجري حالياً إعداد الدراسات والوثائق الخاصة بإنشاء نظم الرقابة المصرفية الإلكترونية التي ستربط بنك السودان مع البنوك التجارية مما ستتيح قدرة أكبر لبنك السودان على التنبؤ والتحكم في المخاطر المصرفية والإئتمانية.

في مجال تحسين مستوى العملة :

تواصلت مجهودات بنك السودان المتمثلة في توفير العملة المتداولة وتطوير تركيبتها ورفع مستوى نظافتها، حيث تم تنفيذ حزمة من الإجراءات كمرحلة أولى في تحقيق هذه الأهداف تمثلت في الفراغ من طباعة عملة جديدة فئة 2000 دينار و 5000 دينار. وقد تم طرح العملة فئة الألفي دينار للتداول في النصف الثاني من العام 2003م بينما يتوقع دخول فئة الخمسة آلاف دينار إلى التداول خلال العام القادم بإذنه تعالى بعد استكمال الإجراءات القانونية وموافقة الدولة على ذلك ، هذا وقد تم ايقاف طباعة فئة 50 دينار الورقية لتدني قيمتها وضعف قوتها الشرائية مقارنة بتكلفة طباعتها واستبدلت بفئة معدنية من نفس القيمة (50 دينار) ليتم التداول حالياً جنباً إلى جنب إلى أن يتم سحب الفئة الورقية تدريجياً.

إن الزيادة الكبيرة في كمية الأوراق النقدية المتداولة جعلت من الصعوبة بمكان الاستمرار في الاعتماد على العمل اليدوي في عد وفرز النقود لذلك بدأ التفكير في توفير ماكينات للقيام بهذا العمل لضمان مستوى جيد للعملة المتداولة وإيجاد وسيلة أكثر أمناً لعمليات إبادة العملة التالفة بدلاً من حرقها لذلك تم وضع التصور اللازم والخاص بإنشاء مركز متكامل للفرز الآلي للعملة على أسس تجارية، ويتوقع أن يستكمل إجراءات تأسيس المركز وبدء العمل فيه مع نهاية عام 2004 إن شاء الله ، حيث تعمل الآن ماكينة واحدة تحت التجربة وبهدف تدريب العاملين.

فى مجال عمليات التفتيش المصرفي :

انتهج بنك السودان خلال سنوات البرنامج سياسة جديدة تهدف إلى إحداث نقلة نوعية في عمليات التفتيش الميداني التي يقوم بها لتقويم الأداء بالمصارف . وقد تمثلت هذه السياسة في الانتقال بعملية التفتيش من تفتيش مراجعي وإجرائي للعملية المالية والدورة المستندية إلى التفتيش التقويمي الذي يركز على الأنظمة المحاسبية والمصرفية وتقويم الثغرات الموجودة فيها وتقييم مدى كفاءة عمل أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية بالمصارف . وقد صاحب ذلك إعادة تدريب وتأهيل المفتشين لهذا الدور الجديد. وقد كان لهذه السياسة الجديدة آثار إيجابية في تطوير الأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط الداخلي في المصارف مما سيؤدى

إلى سد الثغرات التي تنفذ منها المخالفات المصرفية. وقد شارك في عملية التدريب خبير مصرفي تم انتدابه للسودان من قبل صندوق النقد الدولي لمدة عامين وذلك في إطار برنامج المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق والتي عاود السودان الاستفادة منها عقب استعادته لعضويته وعلاقاته مع صندوق النقد الدولي. وقد كان لهذه العملية الأثر الإيجابي في الانخفاض الملحوظ في المخالفات المصرفية والاختلاسات وتصحيح الأداء بالمصارف .

وخلال العام 2003م قام بنك السودان بإجراء عمليات تفتيش شامل لتسعة بنوك وقد بلغ إجمالي عدد الفروع التي تم تفتيشها بالعاصمة 210 فرعاً من أصل 181 فرع (هنالك فروع تم تفتيشها أكثر من مرة) كما تم تفتيش 295 فرع بالولايات من أصل 334 فرع.

إنشاء وحدة المعلومات المالية :

مواكبة للتطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال قام بنك السودان بإصدار منشور للمصارف حول مراقبة عمليات غسل الأموال وبعد ذلك صدور مرسوم مؤقت لقانون مكافحة غسل الأموال ، وبناء على توصية عدد من المؤسسات الدولية ، قام بنك السودان بإنشاء وحدة للمعلومات المالية تقوم بتلقي المعلومات من المصارف عن أية عمليات مالية مشبوهة والقيام بالتحقق عن مصادر هذه الأموال. كما تقوم الوحدة بالإجابة على الاستفسارات التي ترد إلي بنك السودان من البنوك الأجنبية حول الإجراءات الوقائية التي اتبعتها الدولة في مجال مكافحة العمليات المالية المشبوهة كما تقوم الوحدة بالتنسيق مع الوحدات المماثلة التي تم إنشاؤها بكل من وزارات العدل ، الداخلية ، الخارجية وجهاز المخابرات السوداني في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد كان لإنشاء هذه الوحدة الأثر الإيجابي في طمأنة المؤسسات الدولية التي يتعامل معها السودان بأن البلاد قد اتخذت إجراءات احترازية كافية في هذا المجال.

تهيئة العمل المصرفي بالجنوب لمرحلة ما بعد السلام:

لعل بنك السودان من أوائل المؤسسات في البلاد التي تنبهت لموضوع العمل والاستعداد لمرحلة ما بعد السلام ، وسعياً من بنك السودان لتهيئة البيئة المصرفية بالجنوب وتدريب وتأهيل كوادر مؤهلة لتقوم بتأسيس وإدارة العمل المصرفي بالجنوب لمرحلة ما بعد السلام فقد قام بنك السودان باتخاذ عدد من الإجراءات شملت :-

* تشكيل لجنه عليا لدراسة وضع القطاع المصرفي والبنك المركزي لمرحلة ما بعد السلام ، وقد رفعت اللجنة توصياتها التي تمثلت في إمكانية العمل بنافذة إسلامية في الشمال وأخرى تقليدية في الجنوب في إطار بنك مركزي واحد وسياسة نقدية وعملة وطنية واحدة . وهو الأمر الذي تم تضمينه في اتفاق تقسيم السلطة والثروة الأخير .

* افتتاح بنك السودان فرع واو :

بالرغم من أن إنشاء فروع لبنك السودان بالولايات يرتبط بعدد من العوامل منها التعداد السكاني وعدد الوحدات والمؤسسات الحكومية والمصرفية بكل ولاية ، إلا أنه وسعياً من البنك المركزي لنشر الثقافة المصرفية بالجنوب ، فقد تم إنشاء فرع في مدينة واو ليعمل جنباً إلى جنب مع فرع البنك بمدينة جوبا وقد بدأ الفرع نشاطه في بداية عام 2003م .

* إلى جانب ذلك عمل بنك السودان على إعادة هيكلة بنك آيفورى الذي تم إنشاؤه في عام 1994 م كمشاركة بين الحكومة الاتحادية والولايات الجنوبية والقطاع الخاص. وقد عانى هذا البنك من الضعف المزمن الذي لازمه منذ إنشائه بسبب ضآلة رأس المال. ولما كانت سياسة بنك السودان لاعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي تهدف إلى تقوية وتدعيم الكيانات المصرفية لتتمكن من الاطلاع بدورها بكفاءة في المرحلة المقبلة ومواجهة التحديات المحلية والدولية

في المجال الاقتصادي ، فقد كان من المهم أن يولى بنك السودان عناية خاصة لبنك آيفورى باعتباره الأنموذج المصرفي الأول بجنوب البلاد ، وفى هذا الصدد تم تشكيل لجنة لإعادة هيكلة البنك بما يتوافق مع طبيعة المرحلة المقبلة حيث نتوقع أن يكون لبنك آيفورى دور كبير فى تحريك عجلة الإنتاج بالولايات الجنوبية بعد تحقيق السلام وكذلك دور كبير فى صناعة الكوادر المصرفية لمجمل النشاط الاقتصادي والمالي بالجنوب.

وبناءً على ذلك تم اتخاذ عدد من الإجراءات تمثلت فى زيادة رأس مال البنك إلى مبلغ ثلاثة مليار دينار كما تم الاتفاق بين بنك الخرطوم وبنك آيفورى على أيلولة (شراء) أربعة فروع في الولايات الجنوبية تابعة لبنك الخرطوم وتجري حالياً عمليات التنفيذ. وقد تم تعيين إدارة تنفيذية جديدة ومجلس إدارة للاطلاع بوضع الخطط المستقبلية للبنك ، ويجرى العمل على وضع هيكل إداري مناسب يمنح فيه الأولوية في التعيينات لأبناء الولايات الجنوبية .

* بجانب ذلك يعمل بنك السودان على معالجة مشكلة نقص الكوادر المصرفية من أبناء الولايات الجنوبية حيث تم وضع برنامج لهذا الغرض تم بموجبه استيعاب عدد من أبناء الولايات الجنوبية للعمل ببنك السودان كما تم استيعاب أعداد مقدرة من الشباب الجنوبي للتدريب في بنك السودان و البنوك الحكومية الأخرى وذلك بغية إعدادهم لقيادة العمل المصرفي بالجنوب حال التوقيع علي اتفاقية السلام .

عمليات الاندماج المصرفي وترخيص المصارف الجديدة :

مواصلة للنجاحات التي حققها البرنامج في تقوية بنيات المصارف فقد شهد العام 2003م أول عملية اندماج مصرفي منذ بدء تطبيق برنامج إعادة هيكلة واصلاح الجهاز المصرفي وذلك عبر دمج بنكي النيل الأزرق والمشرق ، علماً بأن عملية الاندماج هذه المرة قد تمت عن طريق الرغبة الاختيارية بين المصارف المعنية وبعد إجراء الدراسات والتقييم الدقيق لحالة كل بنك بمساعده فنية من بنك السودان .

وعلى الرغم من أن بنك السودان لا يشجع حالياً قيام مصارف تجارية تعمل فى مجال فتح الحسابات الجارية وتقديم الخدمات المرتبطة بها وخاصة بعد تبنيه لبرنامج إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ، إلا أنه ووفقاً للسياسات التي تبنتها الدولة نحو تحرير الاقتصاد والانفتاح العالمي وإثراء لتجربة العمل المصرفي ظل المجال مفتوحاً لقيام بنوك استثمارية برؤوس أموال كبيرة تعمل على توفير التمويل متوسط الأجل. وفى هذا الإطار تمت الموافقة لبنك بيبلوس أفريقيا اللبناني لتأسيس مصرف كشركة سودانية تم تسجيلها وفقاً لقانون الشركات وقانون تنظيم العمل المصرفي وكشراكة بين بنك بيبلوس وصندوق الأوبك ومستثمرين أجانب بجانب مؤسسة كوباك الفرنسية . والهدف الأساسي من منح هذا الترخيص هو إدخال أساليب حديثة فى العمل المصرفي فى البلاد مثل إدخال التقنية المصرفية والكفاءات الإدارية بما يحقق المنافسة المفيدة ولإحداث نوع من التلاقح بين الخبرات المصرفية الأجنبية والمحلية .وتجدر الإشارة إلى أن بنك السودان قد تسلم مؤخراً عدداً مقدراً من الطلبات المقدمة من بنوك اجنبية ومستثمرين للموافقة لهم لتأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لمصارف قائمة. ولعل هذه الرغبة الأكيدة من المصارف الخارجية والمستثمرين الأجانب للعمل والاستثمار في المصارف السودانية تعتبر دليلاً جديداً يدل علي معافاة القطاع المصرفي من مشكلاته المزمنة واستعادة الثقة فيه .

الفصل الرابع

دور المصارف في تحريك القطاعات الإنتاجية

دور المصارف في تحريك القطاعات الإنتاجية

من المعلوم أن وظيفة المصارف الأساسية هي لعب دورٍ الوساطة المالية ، وذلك عن طريق تجميع الفوائض المالية التي لا تجد فرصاً للتوظيف (المدخرين) لتشكيل قاعدة ادخارية يتم من خلالها إعادة توظيف الموارد المتحصلة عن طريق منحها في شكل تمويل وقروض لأصحاب المشروعات الاستثمارية التي تبحث عن التمويل اللازم لقيامها (أصحاب العجوزات المالية أو المستثمرين) لإحداث التنمية اللازمة فى الاقتصاد من خلال قيام المشروعات الإنتاجية وخلق فرص عمل لتحريك عجلة القطاعات الاقتصادية المختلفة .

لهذا فإننا نجد أن المصارف تتحرك في جانبي العرض والطلب أي جانب استقطاب الودائع والعمل على زيادتها ونموها من خلال تحفيز المودعين عن طريق عوائد العمليات الاستثمارية التي تقوم بها بما يشجعهم على زيادة ودائعهم. كما تعمل في الوقت ذاته على تخير العملاء والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المناسبة التي تقوم بتمويلها ، آخذة في ذلك الضمانات المصرفية المناسبة لضمان استرداد أموال مودعيها التي قامت بتوظيفها في حال فشل عملائها في السداد.

ولتنظيم هذه العلاقة ووضع الضوابط اللازمة لها بما يضمن استقرار وسلامة الجهاز المصرفي يأتى دور البنك المركزي في وضع الضوابط والأسس والإرشادات التي تحكم العمل المصرفي مستمداً صلاحياته الرقابية والإشرافية من خلال القوانين (قانون بنك السودان ، قانون تنظيم العمل المصرفي، وقانون التعامل بالنقد الأجنبي ، قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف، بعض المواد التي تحكم الشيكات ،..الخ).

وسوف نستعرض في هذا الفصل دور القطاع المصرفي في دعم العملية التنموية

عن طريق تحليل الأداء الفعلي خلال السنوات الماضية وذلك باستعراض التطورات في السياسة التمويلية لبنك السودان والنشاط التمويلي للمصارف التجارية والدور الذي قامت به المصارف المتخصصة.

أولاً: السياسات التمويلية لبنك السودان:

إن أهم دور لسياسات بنك السودان فى دعم التنمية هو دعم الاستقرار الاقتصادي باحتواء معدلات التضخم فى المستويات المقبولة ومساندة سعر صرف مستقر لأن الاستقرار الاقتصادي والمالي هو أفضل محفز للتنمية بل هو شرط مسبق للتنمية ولا يمكن أن تكون هنالك تنمية فى اقتصاد يسوده عدم الاستقرار سواء كان ذلك فى المستوى العام للأسعار أو في سعر صرف العملة الوطنية. ومن المؤكد أن سياسات بنك السودان وبدعم وتنسيق مع وزارة المالية قد نجحت في تحقيق هذا الهدف وستظل تحافظ عليه إن شاء الله. إلى جانب الاستقرار الاقتصادي تهدف سياسات بنك السودان إلى توجيه موارد المصارف إلى القطاعات الإنتاجية. وقد ظلت السياسة التمويلية لبنك السودان تقوم بذلك من خلال التوجيهات والمؤشرات التي يصدرها للمصارف لتوظيف مواردها ومن خلال التمويل المباشر من بنك السودان فى إطار السياسة النقدية المعمول بها.

لم تكن للبنك المركزي سياسات نقدية أو تمويلية واضحة ليتم بموجبها وضع سياسة تحكم توزيع التمويل المصرفي وذلك حتى العام 1983م. وكانت البنوك حتى ذلك الوقت تقوم بتوزيع التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة حسب مقتضيات وظروف كل مشروع معين وهو الأمر الذي لم يكن فى مصلحة القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة وقطاع الصادر والأسر المنتجة (الشرائح الضعيفة) وذلك بسبب المخاطر العالية التي تتميز بها هذه القطاعات وارتفاع نسب التعثر. وكذلك من المعروف أن هذه القطاعات التنموية تحتاج لتمويل متوسط وطويل الأجل كانت تعجز المصارف فى ذلك الوقت عن توفيره بسبب صغر حجمها وضعف رؤوس أموالها واعتمادها فى التمويل على الودائع الجارية للجمهور والتي هي بطبيعة الحال ودائع غير مستقرة وقصيرة الأجل (تحت الطلب) لذلك لم تحظ هذه القطاعات بنصيب وافر من التمويل التنموي الذي يمكنها من الانطلاق

لتؤدى دورها المنوط بها فى إحداث النمو الاقتصادي .

ابتداءً من العام 1983م بدأ بنك السودان يصدر فى أواخر كل عام السياسة النقدية والتمويلية للعام المقبل والتي تضع أسس وضوابط توزيع التمويل وفق احتياجات الاقتصاد الكلى. وقد أولت السياسات النقدية والتمويلية اهتماماً خاصاً لتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية بهدف تحريكها وتوفير السيولة اللازمة لمدخلات ومقومات عملها ، وذلك عن طريق تضمين مؤشرات وتوجيهات واضحة تعمل بموجبها المصارف. وقد تطورت هذه التوجيهات والمؤشرات عبر السنوات حسب السياسات الكلية التي أقرتها الدولة ابتداءً من الأوامر الإدارية المباشرة والسقوفات الكلية والقطاعية عندما كانت السياسات تحكمية وانتهاءً إلى المؤشرات والموجهات العامة لتوظيف الموارد لتعمل بموجبها البنوك عندما تم التحول لسياسات السوق ، وقد شملت هذه المؤشرات والتوجيهات ما يلى :

1. توجيه المصارف لتركيز التمويل فى القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والصادر والأسر المنتجة) حيث اعتبرت هذه المجالات قطاعات أولوية. وقد تم هذا عن طريق تحديد سقوفات قطاعية فى البداية ثم عن طريق الموجهات والحوافز بعد إلغاء السقوفات .
2. عدم تمويل النشاطات الهامشية وغير ذات الأولوية وحجب التمويل عنها .
3. إعطاء معاملة تفضيلية فيما يختص بالتكلفة ومرونة الضمانات وتبسيط الإجراءات للقطاعات ذات الأولوية.
4. الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للتمويل بتوفير الموارد للتنمية الريفية وذلك بالالتزام بتوظيف 50% على الأقل من ودائع كل فرع فى نفس المنطقة التي يتواجد فيها الفرع.
5. التوجيه باعتماد التمويل الجماعي عن طريق المحافظ لتوفير التمويل للمشروعات الكبيرة التي تفوق احتياجاتها مقدرات البنوك منفردة.
6. توسيع مجالات القطاعات ذات الأولوية فى التمويل لتشمل الإنتاج الثقافي

والإعلامي والخدمات الريفية فى مجال الكهرباء والمياه والخدمات الصحية واستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي وصناعة الأدوية.

ثانياً: دور المصارف التجارية فى دعم القطاعات الإنتاجية:

كان للقطاع المصرفي التجاري دور فاعل فى دعم التنمية وذلك بتمويل القطاعات الإنتاجية تمشياً مع سياسة الدولة التي يقوم بإعلانها بنك السودان . فقد قامت المصارف بتكييف سياساتها لتوظيف الموارد وفق مؤشرات وموجهات السياسة التمويلية وذلك بالتركيز على تمويل القطاعات ذات الأولوية وبالتوزيع الجغرافي لتوظيف الموارد، وبذلك حدث تحول نوعي للتمويل المصرفي ويتضح ذلك من مراجعة الأداء الفعلي للنشاط التمويلي للمصارف خلال السنوات العشرة الأخيرة.

الجدول أدناه يوضح تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من عام 1990م وحتى عام 2002م وذلك لمعرفة أثر هذه السياسات على النشاط الاقتصادي من واقع الأرقام وكذلك لتقييم مدى نجاح آليات وأدوات البنك المركزي من خلال سياساته التمويلية فى ضمان انسياب التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية .

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية *
الفترة من 1990وحتى 2002م
بملايين الدينارات

السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخري	المجموع (مليون دينار)
1990	840 %5	1,762 %10	12,162 %69	219 %1	779 %4	1,906 %11	17,668
1991	3,728 %26	2,772 %20	2,565 %18	278 %2	1,931 %14	2,753 %20	14,027
1992	11,252 %34	4,551 %14	5,704 %17	368 %1	3,832 %12	7,401 %22	33,108
1993	1,865 %35	827 %16	1,154 %22	43 %1	318 %6	1,065 %20	5,272
1994	2,946 %29	1,840 %18	2,236 %22	105 %1	566 %6	2,379 %24	10,072
1995	3,579 %25	2,618 %18	3,947 %27	1,227 %9	419 %3	2,726 %19	14,516
1996	8,997 %26	6,385 %19	6,643 %20	1,705 %5	1,216 %4	9,003 %26	33,949
1997	12,522 %30	7,284 %18	8,387 %02	858 %2	1,738 %4	10,767 %26	41,556
1998	15,763 %33	8,908 %19	8,114 %17	325 %1	2,038 %4	12,235 %26	47,383
1999	14,833 %30	7,184 %15	8,359 %17	1,519 %3	2,816 %6	14,021 %29	48,732
2000	17,807 %23	8,343 %11	16,839 %21	1,125 %1	8,243 %10	26,867 %34	79,224
2001	19,605 %14	22,215 %16	30,267 %22	12,806 %9	21,928 %16	33,247 %24	140,068
2002	23,678 %12	25,408 %13	23,268 %12	26,076 %14	39,425 %20	55,346 %29	193,201
الجملة	137,415 %20	100,097 %15	129,645 %19	46,654 %7	85,249 %13	179,716 %26	678,776

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان

* لا يشمل التمويل المقدم من بنك السودان أو البنك الزراعي

من خلال السرد أعلاه للجزء الخاص بسياسات البنك المركزي ودورها في توجيه التمويل نحو القطاعات الرئيسية، وبمطابقة ذلك مع الجدول يتضح بصورة جليه أن المصارف قد استجابت بصورة كبيرة لنداءات وتوجيهات الدولة نحو دعم القطاعات التنموية التي يرتكز عليها الاقتصاد . حيث بلغ التمويل الممنوح من المصارف منذ العام 1990م وحتى تاريخه 678.8 مليار دينار نالت الزراعة منه حوالي 137.4 مليار دينار بنسبة 20% والصناعة (100) مليار دينار بنسبة 15% وقطاع الصادر 129.6 مليار دينار بنسبة 19% بينما نالت القطاعات الأخرى 179.7 مليار دينار بنسبة 26% وهى تشمل (الحكومة والحرفيين، الأسر المنتجة والشرائح الضعيفة، ...الخ). وتجدر الإشارة إلى أن بنك السودان قد وضع سقفاً إلزامياً للمصارف في السياسات التمويلية الاخيرة – ولعله السقف الوحيد – وذلك عبر تخصيص المصارف لنسبة 10% من محافظها التمويلية لتمويل الشرائح الضعيفة والأسر المنتجة . ويأتي هذا الإلزام لضمان حصول هذه الشرائح علي حصتها من التمويل المصرفي اللازم ، وعدم استئثار القطاعات الأخرى على التمويل على حساب الشرائح الفقيرة.

ولعل ما يلفت النظر هو أن القطاع الزراعي وهو أهم قطاع كان نصيبه 5% فقط أو أقل من التمويل المصرفي في عام 1990م وما قبله ليرتفع تدريجياً حتى وصل إلي 33% في عام 1998م. ونلاحظ أن هذا الارتفاع المضطرد لنصيب القطاع الزراعي بدأ يتناقص في السنوات الأربع الأخيرة حيث انخفضت نسبة تمويل الزراعة من 33% فى عام 1998م إلى 12% فقط من محافظ المصارف التمويلية فى عام 2002م ، ويعزى هذا الإنخفاض إلى ارتفاع نسبة تعثر السداد في هذا القطاع التي وصل تعثرها الى أكثر من 35% بالإضافة إلى تنامي حالات ادعاءات الإعسار التي أصبحت تتزايد في الآونة الأخيرة . وفي هذا الإطار فإن بنك السودان ظل يدعو إلى قيام مؤسسة للضمان الزراعي للحيلولة دون انقطاع التمويل من هذا القطاع الاستراتيجي ، وتجدر الإشارة إلى أن شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين قد أدخلت في العام الماضي نظام التأمين ضد مخاطر الزراعة ويجري العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من المظلة التأمينية.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي قامت به المصارف فى تمويل القطاعات

الإنتاجية إلا أنها لم تغطِ كل الاحتياجات التمويلية لهذه القطاعات مما يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل المصارف ومن قبل الدولة في توفير الدعم الذي يمكن هذه القطاعات من لعب دورها بكفاءة أكثر فى الفترة القادمة، ولابد من الإشارة هنا الى أن بنك السودان قد أدخل في السياسة التمويلية لعام 2004م نظام التمويل متوسط الأجل وذلك عبر تخصيص المصارف لنسبة 50% من جملة الودائع الاستثمارية لتوظيفها في التمويل المتوسط وذلك لإتاحة فرصة أكبر لتمويل المشروعات الكبرى . إلا أن المصارف قد لا تستطيع توفير التمويل طويل الأجل وذلك لأن طبيعة مواردها قصيرة الأجل وأن الدور الأساسي للمصارف هو توفير تمويل رأس المال التشغيلي لتلك القطاعات ولذلك لابد من قيام مؤسسات للتمويل التنموي.

ثالثاً: التمويل المباشر من بنك السودان:

لم يقتصر دور بنك السودان فى دعم التنمية على مجال السياسة التمويلية وتوجيه المصارف فقط إنما تعدى ذلك إلى تقديم التمويل المباشر عبر نوافذه وعن طريق المصارف لدعم القطاعات الإنتاجية. فقد استحدث البنك المركزي ومن خلال تفعيل وتطوير عمله كمقرض أخير (Lender of last resort) نوافذ التمويل الاستثماري والعجز السيولي للمصارف وذلك لتفعيل قدرتها على مقابلة احتياجات عملائها وكذلك توفير موارد مالية تمكنها من الدخول فى العمليات الاستثمارية الكبيرة التي تعجز عن القيام بها منفردة عن طريق منح مضاربة مطلقة أو مقيدة بأسس وضوابط محددة من نوافذ البنك المركزي. والهدف من هذا التمويل هو سد الفجوة التمويلية لاحتياجات الاقتصاد الكلية وفك اختناقات التمويل الموسمية وتحريك أو تحفيز بعض القطاعات ذات المخاطر العالية (الزراعة)، و يقدم التمويل الاستثماري من خلال عطاءات يقوم بطرحها بنك السودان للبنوك التجارية وفقاً لضوابط عديدة تشمل شروط الأهلية للحصول على التمويل كما تشمل الصيغ وضوابط تخصيص التمويل.

وقد قدم بنك السودان التمويل بصيغ مختلفة منها المضاربات المقيدة والمشاركات والسّلَم والقرض الحسن الى جانب المساهمات المباشرة فى

المحافظ وتسييل مخزونات الأقطان لشركة الأقطان والمزارعين. الجداول أدناه توضح تفاصيل المبالغ الممنوحة من قبل البنك المركزي بمختلف الصيغ لدعم القطاعات والنشاطات ذات الأولوية بالعملتين المحلية والأجنبية.

جدول رقم (4/2)
التمويل الممنوح من بنك السودان لتغطية المدخلات الزراعية للمشاريع المروية
(بالدولار الأمريكي)

موسم	2000 - 1999	2001 - 2000	2002 - 2001	2003 - 2002	2004 - 2003
السماد (مرابحة دولارية)	14,578,004	3,304,000	-	-	10,000,000
مبيدات (مرابحة دولارية)	-	13,073,201	-	-	4,000,000
الخيش (مرابحة دولارية)	937,313	1,635,116	-	-	4,285,132
تسهيل لشراء أقطان (محفظة البنوك التجارية فى تمويل الموسم القادم)	-	-	20,000,000	17,566,385	20,187,192
خطابات الضمان	-	-	28,776,703	-	-
تمويل نقدي لتوزيع أرباح المزارعين	-	-	-	-	20,048,279
عمليات الري	-	-	-	-	4,000,000
الجملة	**15,515,713**	**18,012,317**	**48,776,703**	**17,566,385**	**62,511,603**

* الإجمالي الكلى للتمويل (**1999-2004**) **---- 171,340,467** دولار

جدول رقم (4/3)
حجم التمويل الممنوح للبنوك والشركات
للأعوام 2001-2003م على حسب القطاعات
(بملايين الدينارات)

القطاع	2001	2002	2003
القطاع الزراعي	4,127	3,997.1	11,065.4
قطاع الصادر	450	4,168.7	3,326
القطاع الصناعي	-	-	800
قطاعات أخرى	278	1,000	-
القطاع المصرفي	5,683.1	1,768	11,720
الإجمالي	**10,538.1**	**10,933.8**	**26,911.4**

يتضح من الجدول أعلاه أن إجمالي التمويل الذي تم منحه من بنك السودان لمقابلة احتياجات المصارف لموارد إضافية بخلاف اعتمادها على ودائع الجمهور لتعزيز دورها التمويلي عن طريق شراكة مع البنك المركزي منذ العام 2001م وحتى تاريخه بالعملة المحلية قد بلغ قدره (48.3) مليار دينار، بينما بلغ حجم التمويل المباشر من البنك المركزي بالعملة الأجنبية خلال نفس الفترة مبلغ (171.3) مليون دولار بمقابل محلي يبلغ (44.7) مليار دينار. وهذا المبلغ يمثل جزءاً من الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي للتمويل المصرفي. وكما ذكر آنفاً فإن الطلب على التمويل المصرفي قد أزداد بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة وبالرغم من النمو المتصاعد للودائع المصرفية إلا أن ازدياد الطلب المتسارع خلق فجوة فى سوق التمويل مما حدا بالبنك المركزي أن يقوم بتوفير موارد إضافية من خلال نوافذه.

رابعاً: تشجيع سياسة الانتشار الجغرافي للمصارف :

بالإضافة إلى السياسة التمويلية والتمويل المباشر عبر نوافذه انتهج بنك السودان أيضاً سياسات لتشجيع المصارف للانتشار الجغرافي فى مدن وولايات البلاد المختلفة وذلك لنشر الوعي المصرفي من جهة، وكذلك تقديم الخدمات المصرفية والتمويلية وتنمية المشروعات فى تلك الولايات بما يحقق التنمية المتوازنة فى الدولة، وحتى لا تكون الخدمات المصرفية مقتصرة على ولايات محددة دون البقية . والجدول أدناه يوضح التوزيع الجغرافي لوحدات الجهاز المصرفي بالسودان بنهاية عام **2002**م مقارنة بالوضع فى عام **1991**م ويعكس مدى النجاح الذي حققته هذه السياسة فى الانتشار الجغرافي لفروع المصارف فى السنوات العشر الأخيرة .

جدول رقم (4/4)
التوزيع الجغرافي لوحدات الجهاز المصرفي

الولايات	1991	2002
الخرطوم	141	183
الوسطى	100	110
الشمالية	69	75
الشرقية	62	61
كردفان	44	54
دار فور	38	43
الجنوبية	18	19
المجموع	472	545

المصدر: تقارير بنك السودان للأعوام (**1991-2002**م).

يلاحظ من الجدول أن المصارف العاملة فى السودان وفروعها قد ارتفعت من 472 فى عام 1991م إلى 545 بنهاية عام 2002 م بنسبة زيادة قدرها 15%. وذلك رغم سياسات إعادة الهيكلة التي قضت بإعادة النظر فى الفروع التي حققت خسائر دائمة خلال السنوات العشر الأخيرة.

وكما ذكر في موضع سابق فقد كانت السياسة المصرفية تلزم البنوك بتخصيص نسبة 50% من إجمالي ودائع فرع كل بنك في أي ولاية ليتم استخدامها في الفرع نفسه وذلك لضمان عدم تحويل المصارف لمدخرات الريفيين لتوظف في الفروع بالعاصمة والمدن الكبرى، وذلك لأن الغرض الأساسي من فتح هذه الفروع هو تحويل جزء مقدر من ودائع فروع العاصمة والمدن الكبرى نحو الريف لإحداث نقله نوعية عبر توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية بتلك المناطق .

خامساً: دور محفظة البنوك التجارية:

إلى جانب توجيه التمويل المصرفي عبر السياسة التمويلية وتقديم التمويل المباشر عبر نوافذه قام بنك السودان بتشجيع تمويل القطاع الزراعي عن طريق المحافظ حيث قام بنك السودان بإنشاء محفظة البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الزراعية في الموسم الزراعي 1991/90م، ثم تم نقل إدارة المحفظة إلى بنك الخرطوم ابتداءً من الموسم الزراعي اللاحق .

تكونت موارد المحفظة من مساهمات البنوك التجارية في بداية تكوينها حيث تم الاتفاق علي أن تكون مساهمة البنوك بنسبة 30% من السقف الزراعي لكل بنك (السقف الزراعي الملزمة به البنوك في ذلك الوقت 50% من التمويل) .

وقد بلغ إجمالي التمويل للفترة من مواسم 1990 وحتى 1994 م حسب ما هو موضح بالجدول أدناه :

جدول رقم (4/5)
التمويل المقدم من محفظة البنوك
فى الفترة من 1994/90 (بملايين الدينارات)

الجهة	91/90	92/91	93/92	94/93
وزارة المالية	-	-	-	-
بنك السودان	-	-	-	-
البنوك التجارية	175	304	524	279

ابتداءً من الموسم 95/94 تدخل بنك السودان لتغطية الفجوة التمويلية حيث بلغت مساهمة بنك السودان 0.18 مليار دينار أي حوالي 44% من موارد المحفظة. وفي موسم 98/97 ارتفع حجم المحفظة إلى 2.4 مليار دينار مما أدى إلى دخول وزارة المالية والاقتصاد الوطني كطرف أساسي لسد متبقي الفجوة التمويلية . إلا انه وفي موسمي 1999/98 و2000/99م لم تتمكن المؤسسات الزراعية من سداد التزاماتها مما أدي إلى توقف البنوك التجارية عن التمويل حيث بلغ التمويل المتعثر حوالي 2.6 مليار دينار في ذلك الوقت . وقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح خلال تلك الفترة كما يلي :-

جدول رقم (4/6)
جدول يوضح التمويل المقدم من المحفظة
للفترة من 1994-2000 م
بملايين الدينارات

الجهة	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	2000/99	الجملة
وزارة المالية	-	-	-	1046	-		1046
بنك السودان	181	209	400	700	862	198	2550
البنوك التجارية	230	191	454	653	778	179	2485
الجملة	**411**	**400**	**854**	**2399**	**1640**	**377**	**6081**

المصدر : محفظة المصارف التجارية

تجاوباً مع التطورات فى أداء المؤسسات الزراعية تمت إعادة هيكلة المحفظة بمشاركة وزارة المالية وبنك السودان كمساهمين رئيسين وتعتبر هذه الفترة من انجح الفترات ، حيث شهدت تمويلاً منتظماً بواسطة الدولة ممثلة في وزارة المالية وبنك السودان والبنوك التجارية من خلال محفظة البنوك التجارية وعبر شركة السودان للأقطان عن طريق صيغة السّلَم فوب بورتسودان بأسعار السّلَم المتفق عليها . وقد بلغ إجمالي التمويل خلال هذه الفترة كما هو موضح أدناه :-

جدول رقم (4/7)
جدول يوضح التمويل المقدم من المحفظة للفترة من 2004/2000

(مليار دينار)

الجهة	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	الجملة
وزارة المالية	6.300	7.600	-	-	13.900
بنك السودان	2.400	1.500	100	900	4.900
البنوك التجارية	3.500	5000	5.700	5.700	19.900
الجملة	**12.200**	**14.100**	**5.800**	**6.600**	**38.700**

المصدر : محفظة البنوك التجارية

ونلخص جملة حجم التمويل المقدم للمؤسسات الزراعية عبر المحفظة منذ إنشائها فى موسم 91/90 كما يلي :

جدول رقم (4/8)
بمليارات الدينارات

الموسم	حجم التمويل
91/90	0,2
92/91	0,3
93/92	0,5
94/93	0,3
95/94	0,4
96/95	0,4
97/96	0,9
98/97	2,3
99/98	1,6
2000/99	0,4
2001/2000	12,2
2002/2001	14,1
2003/2002	5,8
2004/2003	6,6
الجملة	**46** مليار دينار

سادساً: دور البنوك الحكومية المتخصصة:

لا شك أن طبيعة العمل التنموي تتطلب موارد مالية تختلف عن الودائع تحت الطلب التي تشكل أساس مصدر التمويل المصرفي التجاري والتي لا تحتمل التوظيف متوسط وطويل الأجل ، كما يتطلب تمويل التنمية كوادر مهنية متخصصة بخلاف العمل المصرفي التجاري العادي. حيث يعتمد منح التمويل في هذه الحالات علي دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات والتنبؤ والتخطيط اللازمين للمشروع سواء كان زراعياً أو صناعياً ، وكذلك متابعة المشروع الممول

بواسطة البنك متابعة لصيقة لضمان حسن استغلال التمويل وتوجيهه إلى الأغراض التي تم من أجله التصديق علي العملية الاستثمارية ، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا النوع من التمويل المتخصص يتم علي مراحل متتابعة .

لذلك فقد تنبهت الدولة ومنذ بزوغ فجر الاستقلال إلى إنشاء مصارف تنموية متخصصة يعهد إليها بتقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية . فجاء إنشاء البنك الزراعي السوداني بقانون خاص في العام 1957م وكذلك البنك الصناعي في العام 1961م والبنك العقاري في 1967م وأخيراً بنك الادخار في عام 1975م. وسوف نستعرض باختصار تجربتي البنك الزراعي والصناعي بإعتبارهما اكبر بنوك القطاع العام التنموية المتخصصة.

(أ) تجربة البنك الزراعي السوداني في تمويل التنمية الزراعية :

تقديراً لأهمية القطاع الزراعي ونسبة لما يتصف به القطاع من سمات عامة تؤثر سلباً في تدفق حركة التمويل (والتي منها ارتفاع المخاطر وضعف الملاءة المالية للمزارعين) قررت الدولة إنشاء بنك متخصص يستطيع توفير احتياجات التمويل التنموي الزراعي حيث تم إنشاء البنك الزراعي السوداني بقانون خاص في العام 1957م.

وقد شملت أهداف البنك الزراعي ما يلي :-

- تقديم التمويل الزراعي في قطاعيه المروي والمطري لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الأنشطة الإنتاجية والزراعية وما يرتبط بها من حرف خدمية وصناعية .
- استنباط ووضع سياسات وأنماط التمويل التي تتفق وطبيعة القطاع والعاملين فيه.
- تشييد وتشغيل صوامع الغلال مع تقديم الخدمات التخزينية والتسويقية للمحاصيل الزراعية وتصدير الفائض من إنتاج المحاصيل.
- ممارسة العمل المصرفي لاستقطاب الودائع المصرفية وتوظيفها لتعزيز التنمية الزراعية والريفية.

- إنشاء علاقات خارجية مع أسواق المال ومجتمعات المانحين والمؤسسات المالية الدولية لاستقطاب التمويل اللازم .

وبالفعل فقد قام البنك بعمليات تمويلية واسعة خلال العقود الأربعة الماضية يمكن أن نلخص مجملها في الآتي :-

- لعب البنك دوراً رئيسياً في استبدال وسائل الري التقليدية (الشادوف والساقية) بمكائن الري الحديثة.
- تعزيز جهود التنمية الزراعية بتقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل في مجال شق الترع وحفر الآبار الارتوازية والسطحية، وإنشاء حظائر الحيوان، وتمليك المزارعين الآليات والمعدات الزراعية.
- إدخال الحزم التقنية في الإنتاج الزراعي من خلال توفيره لمدخلات الإنتاج الزراعي من سماد وتقاوي محسنة ومبيدات، بالإضافة إلى الخيش في كافة مواقع الإنتاج مع تقديم خدمات الإرشاد الزراعي بواسطة المفتشين الزراعيين بالفروع .
- إدخال الكثير من السلالات المحسنة من الأبقار الهولندية – تقاوي البطاطس – الفول السوداني بغرض الصادر .
- المساهمة بفعالية في تمويل الأسر المنتجة والأنشطة الريفية المدرة للدخل بهدف تحقيق التنمية الريفية .
- إنشاء جهاز حديث للتخزين بالبلاد قوامه صوامع الغلال بالقضارف وبورتسودان بالإضافة إلى شبكة ضخمة من المخازن موزعة على كافة أرجاء البلاد .
- توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج الزراعي عبر استيراد الخيش والسماد والمبيدات ومنحها للمزارعين في شكل تمويل عيني .
- استخدام البنك لأنماط مختلفة للتمويل الزراعي عن طريق (تمويل الأفراد – صغار المزارعين عن طريق اتحادات المزارعين أو مجالس القري – تمويل الجمعيات التعاونية ..الخ) .

ويوضح الجدول أدناه حجم التمويل الممنوح من البنك الزراعي منذ العام 1990م وحتى العام 2002م.

جدول رقم (4/9)

التمويل الممنوح من البنك الزراعي السوداني

(مليون دينار)

العام	تمويل قصير	تمويل متوسط	تمويل طويل	الإجمالي	معدل نمو
90	28	14	-	42	% 116
91	263	61	-	325	% 667
92	395	197	-	592	% 82
93	542	257	-	710	% 19
94	577	249	-	827	% 16
95	837	188	-	1025	% 24
96	2327	242	-	2569	% 150
97	5045	219	-	5263	% 100
98	4539	151	-	4690	% (11)
99	4805	148	-	4954	% 6
2000	4780	81	-	4861	% (2)
2001	5505	362	-	5867	% 21
2002	7707	336	-	8043	% 37

المصدر: البنك الزراعي السوداني.

وعلي الرغم من هذه الجهود الكبيرة التي قام بها البنك عبر تجربته الطويلة في هذا المجال إلا إننا نجد أن البنك قد مر بمشاكل عصيبة وخاصة في السنوات الأخيرة باتت تهدد مستقبله ونبرز من هذه المشاكل :-

- ضعف رأس مال البنك مقارنة بدوره التنموي واعتماد البنك في تقديمه للتمويل الزراعي على ودائع الجمهور(وهي بطبيعة الحال ودائع قصيرة الأجل) وقيامه بتوظيفها في مشروعات استثمارية لا تتناسب وطبيعة تلك الودائع، مما سبب له ضعفاً في موقفه المالي وعجز سيولي دائم .
- تعرض البنك لخسائر كبيرة جراء فروقات سعر الصرف حيث توجد مديونيات خارجية كبيرة علي البنك مقومة بالدولار .

- الترهل الإداري الذي صاحب البنك والانتشار الجغرافي الكبير الذي لم تصحبه زيادة ملحوظة في إيرادات البنك ، مما سبب تآكلاً في رأس المال العامل .
- الخلط بين العمل المصرفي والعمل الزراعي التنموي وقلة الكوادر المصرفية بالبنك ، مما سبب إزدواجية واختلاف في طريقة إدارة البنك .
- ارتفاع نسبة التمويل المتعثر بالبنك بصورة كبيرة مما جعل قدراً كبيراً من موارده (علي الرغم من ندرتها) معطلاً عن الدورة التمويلية .

لكل هذه المشاكل فقد تم وضع برنامج إصلاح بواسطة بنك السودان يشتمل علي إعادة هيكلة وإصلاح البنك الزراعي لتطوير وتفعيل دوره الرائد في التمويل الزراعي وقد اشتمل البرنامج على الآتي :-

- تحول البنك عن العمل المصرفي التجاري إلى التركيز على التمويل الزراعي التنموي والسعى لتوفير الموارد المناسبة لذلك .
- دعم رأس مال البنك بموارد مالية مقدرة تتناسب ودوره التنموي حتى يتمكن البنك من الاعتماد علي ذاته في تقديم التمويل .
- توجيه القروض التي تتلقاها الدولة من المؤسسات الدولية والدول المانحة والموجهة للقطاع الزراعي ليتم تنفيذها عن طريق البنك الزراعي .
- تحويل المديونيات الخارجية للبنك لوزارة المالية لتقوم بمعالجتها في إطار معالجة المديونيات الخارجية.
- دعم البنك بالكوادر المؤهلة حتى يتمكن من ممارسة دوره برؤية جديدة تتناسب وطبيعة المرحلة القادمة.
- إصلاح الهياكل الإدارية بالبنك ودمج الفروع المتقاربة جغرافياً لتقليل التكلفة الإدارية للبنك .
- إصلاح الأنظمة المالية والمحاسبية بالبنك وإدخال التقنيات الحديثة في العمل .

وقد قطع برنامج الإصلاح شوطاً مقدراً ونأمل بانتهاء برنامج الإصلاح أن يكون البنك قادراً على الإسهام بفاعلية فى دعم تنمية القطاع الزراعي.

(ب) مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية :

قامت المجموعة كنتاج لدمج البنك الصناعي وبنك النيلين . وقد كان للبنك الصناعي دور فاعل فى دعم الصناعة الوطنية منذ إنشائه وحتى تم دمجه .

جاء إنشاء البنك الصناعي عقب الدراسة التي كلفت بها الدولة عدد من المستشارين، لدراسة إمكانية تطوير الصناعات الخاصة في السودان وتقديم أنجع السبل لتحقيق ذلك. وبناءً علي توصية المستشارين قررت الدولة إنشاء مؤسسة مزودة برأس مال يفي بمقابلة الاحتياجات المالية اللازمة لتطويرها، علي أن تنظم المؤسسة بطريقة مثلى بحيث يكون في مقدورها أن تمد الصناعات بالخبرة والمشورة الفنية اللازمة ، كما تعمل علي إعداد البحوث في قطاعات اقتصادية جديده تلائم طبيعة رأس المال الخاص وأن تكون قادرة علي إغراء رأس المال المحلي والأجنبي للمساهمة فيها .

ولقد صدر قانون البنك الصناعي لعام 1961م لخلق مثل هذه المؤسسة، وزاول البنك نشاطه الفعلي في شهر أغسطس من العام 1962م. وخلال الثلاثين عاماً التالية استطاع البنك أن يسهم إسهاما رائداً في قيام العديد من الصناعات المنتشرة في كافة إرجاء البلاد .

يعتمد الدور التنموي للبنك علي طبيعة الموارد المتاحة لاستخدامها في شكل تمويل متوسط وطويل الأجل، لإنشاء مشروعات جديدة أو تحديث وتأهيل مشروعات قائمة . ومن هنا يمكن أن نتحدث عن طبيعة الموارد في مجموعة بنك النيلين قبل وبعد دمج بنك النيلين والبنك الصناعي في عام 1993م. وتتكون تلك الموارد بخلاف رأسمال البنك، من القروض وخطوط التمويل التي يتحصل عليها البنك من المؤسسات الدولية والإقليمية، والموارد التي تقوم الدولة بتحويلها له. وبالفعل فقد توفرت للبنك موارد مقدرة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية خلال الفترة من 1973 وحتى 1987 م بلغت أكثر من (50) مليون دولار . الى جانب ذلك ظلت الدولة تقدم دعماً كبيراً للبنك للقيام برسالته.

وقد استغل البنك هذه الموارد في إنشاء العديد من المشاريع الصناعية بالبلاد،

ونورد في ما يلي علي سبيل المثال لا الحصر :-

مطاحن غلال الباقير، مطاحن الأبيض، مطاحن ود الفكي، مطاحن حلفا الجديدة، مصنع الطوب السوداني، مصنع بلسم للأدوية، معامل اميفارما للأدوية، مخازن تبريد الفادني .

كما قام البنك بإعادة تأهيل وتحديث العديد من المشروعات شملت (شركة النيل للأسمنت، مصانع البلاط، المطابع، مصانع المواد الغذائية، الصناعات الطبية ...الخ).

منذ بداية التسعينات توقفت الموارد الخارجية بالكامل لأسباب عديدة وبالتالي واجهت البنك الصناعي صعوبات جمة. وبما أن الدولة نفسها لم تكن لديها موارد تقدمها لدعم البنك فقد رأت معالجة وضع البنك عن طريق الدمج، وتبع ذلك دمج بنك النيلين في البنك الصناعي وتكوين مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في مارس 1993م. وأصبحت إمكانيات البنك في استقطاب الموارد محدودة، تعتمد أساساً على رأس المال وعلى ودائع الجمهور، بالإضافة إلى صناديق الاستثمار، ونافذة التمويل الاستثماري ببنك السودان، ومحافظ التمويل للبنوك، وضمانات التسهيلات الخارجية. ولا بد من أن نلاحظ أن كل هذه المصادر على تعددها لا توفر موارد كافية بالإضافة الى أنها موارد قصيرة الأجل لا تصلح لتمويل الاستثمار متوسط وطويل الأجل كما هو مطلوب للصناعة .

الجدول رقم (4/10)
يوضح الجدول نشاط البنك التمويلي وما قدمه لتمويل الصناعة خلال السنوات العشر الأخيرة
(ملايين الدينارات)

السنة	إجمالي تمويل البنك	التمويل الصناعي	النسبة
1993	1,0	0,3	32%
1994	1,4	0,5	34%
1995	2,5	1	39%
1996	4,4	1,6	36%
1997	6,4	2,5	39%
1998	10	3,1	31%
1999	5,2	1,9	36%
2000	4,6	1,5	33%
2001	6,7	2,5	37%
2002	10,6	2,9	27%
الجمله	**52,8**	**17,8**	**33%**

المصدر : مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية

علي الرغم من ضعف موارد البنك واعتماده في التمويل علي ودائع الجمهور والنوافذ التمويلية للبنك المركزي بشكل أساسي نسبة لضعف رأسماله، إلا أننا نجد أن البنك قد ساهم بصورة لا بأس بها في تمويل القطاع الصناعي على الرغم من ضعف المبلغ المقدم من البنك لهذا القطاع. ولا بد من الاعتراف بأن ما هو مطلوب لتمويل الصناعة يفوق كثيراً مقدرات بنك النيلين للتنمية الصناعية، ولا بد من إيجاد معالجة جذرية لهذا الوضع. والخطوة الأولى فى المعالجة تبدأ بإصلاح البنك وهيكلته. وبالفعل وكما هو الحال بالنسبة للبنك الزراعي ، فقد قام بنك السودان بتنفيذ برنامج متكامل لإعادة هيكلة وإصلاح البنك حتى يتمكن من الاطلاع بدوره الرائد في النهوض بالقطاع الصناعي. وتتمثل أهم الخطوات التي تم اتخاذها في الآتي :-

1. معالجة مشكلة الديون المتعثرة في البنك وإصلاح الأنظمة المالية والمحاسبية وتقليص الترهل في الشبكة المصرفية.
2. رفع رأس مال البنك حتى يتمكن من لعب دوره بفعالية أكبر في المرحلة القادمة من موارد حقيقية دائمة وليس فقط بالاعتماد على ودائع الجمهور.
3. فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة فى ملكية البنك وذلك عبر فتح الباب أمام المستثمرين للمساهمة في رأس المال الجديد.
4. معالجة مشكلة الترهل الوظيفي وفائض العمالة عبر طرح حوافز تشجيعية للتقاعد الطوعي المبكر.

هذا وقد قطع بنك السودان شوطاً بعيداً في تنفيذ برنامج إصلاح البنك ويتوقع أن ينتهي تنفيذ هذا البرنامج بنهاية هذا العام (2004)م.

الفصل الخامس

الرؤية المستقبلية فى المدى المتوسط للفترة 2003 – 2007 م

الرؤية المستقبلية فى المدى المتوسط للفترة 2003 – 2007 م

بعد تقييم خطوات الإصلاح التي تمت في إطار تنفيذ السياسة المصرفية الشاملة (1999-2002م) ومحاولات الإصلاح السابقة لها، استقر الرأي على مواصلة مجهودات الإصلاح. حيث أنه من المعروف أن التطور والإصلاح عملية مستمرة لأننا نعيش في عالم سريع التغير يتطلب المواكبة والتأقلم المستمر، ولذلك كان لا بد من متابعة عمليات إصلاح الجهاز المصرفي استكمالاً لأهداف السياسة المصرفية الشاملة للجهاز المصرفي (1999 ـ 2002م) والمتمثلة في تنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأصيل وتعميق إسلام الجهاز المصرفي ، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية. وفي هذا السياق يجيء برنامج المرحلة الثالثة لإصلاح الجهاز المصرفي وتطوير القطاع المالي للفترة من 2003-2007م. وتتمثل أهم ملامح برنامج هذه المرحلة فيما يلي:

1. مواصلة معالجة مشاكل الضعف الراهن في القطاع عن طريق البناء على ما تم إنجازه، وذلك بالتركيز على:

- الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة ومقتدرة وبقواعد مالية عريضة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير. وقد بدأ بنك السودان تشجيع عمليات الدمج المصرفي بمنح حوافز وميزات تفضيلية للمصارف التي تتجاوب مع هذا التوجه.

وبالفعل تم دمج مصرفين ، كما نتوقع عملية اندماج أخرى قبل نهاية هذا العام (2004) . وستستمر خصخصة المصارف التجارية الحكومية والسعي لاستقطاب شركاء إستراتيجيين للإسهام فى تحقيق ذلك.

- مراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية لضمان الانضباط المالي والشفافية، والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية والعالمية، وسيتم العمل على تطوير أنظمة الضبط المؤسسي وأنظمة إدارة المخاطر ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين وتحديث مستوى الخدمات المصرفية وتخفيض تكلفتها وتخفيض التكلفة الإدارية للمصارف، وزيادة الربحية للأسهم والودائع وإيجاد آليات مبتكرة لمعالجة الديون المتعثرة، ومعالجة المصاعب القانونية بإصلاح ما تبقى من القوانين الحاكمة والمؤثرة على القطاع، والعمل على توفيق أوضاع المصارف مع متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي الجديد.

- مواكبة الطفرة الهائلة في ثورة تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل المصرفي، وتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير القوانين السارية لاستيعاب التحولات المتسارعة، والنقلة النوعية في الصيرفة الإلكترونية، واستكمال بناء البنيات التحتية لعمليات الدفع الإليكتروني بغية الوصول الى نظام الدفع الإليكتروني القومي قبل نهاية الفترة.

- تطوير قدرة المصارف لمواكبة احتياجات اقتصاد مستقر ونامي يتميز بالوفرة، والتحولات النوعية في تركيبته وسياساته، وفي متطلبات المشاركين في نشاطاته، والمضي قدماً في سياسات التحرير، وتطوير مقدرات وحداتنا المصرفية لمواكبة التغير المتسارع في الاقتصاد الوطني، بما فى ذلك ابتكار وسائل الدفع الحديثة المنضبطة شرعاً مثل بطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها.

- تأهيل وحداتنا المصرفية لمواجهة التحديات الناجمة من التطورات

العالمية، بما في ذلك العولمة ومتطلباتها المتمثلة فى الكيانات الكبيرة والكفاءة العالية والقدرة على التنافس والثورة التقنية ، الصيرفة الإلكترونية، وزيادة قدرة مصارفنا على الإبداع وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة. وفي نفس الوقت العمل على رفع مستوى الوعي بالمخاطر الناجمة عن العولمة، بما في ذلك ضرورة حماية الخصوصية والقدرة على الحفاظ على الهوية الإسلامية ومواجهة الهجمة الشرسة على المؤسسات المالية الإسلامية والتي نتجت عن أحداث سبتمبر 2001 .

2. استكمال البنيات التحتية للقطاع المالي الإسلامي وذلك عن طريق :

- تطوير صيغ التمويل الإسلامية وذلك بالتخلص من مشاكل التطبيق وتطوير صيغ تمويل جديدة وبصفة خاصة لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والخدمات، والالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية لتلك الصيغ، واستكمال إصدار المراشد، والمضي قدماً في إبتكار آليات إدارة المخاطر على أسس شرعية، والعمل على الانتقال من مفهوم المصرف اللاربوي لمفهوم المصرف الإسلامي، وذلك بتأكيد شمولية المفهوم والأهداف وفق تصور المصرف الشامل وتأكيد المسئولية الاجتماعية والدينية للمصارف.

- العمل مع الجهات المعنية الأخرى على قيام أسواق المال للتمويل متوسط وطويل الأجل وفق أدوات شرعية. ويتطلب هذا قيام أسواق رأس المال بهياكلها المؤسسية وأدواتها وقوانينها وأجهزتها الحاكمة، كما يتطلب ذلك قيام مختلف أنواع المصارف المتخصصة والصناديق والمحافظ والمؤسسات المالية الأخرى وتطوير أوعية إدخارية جاذبة ومتوافقة مع الشرع، وابتكار المنتجات والأدوات المالية لمختلف أنواع التمويل متوسط وطويل الأجل.

3. المشاركة والمساهمة فى التطورات العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية والعمل مع شركائنا من المصارف المركزية ذات الاهتمام بالعمل المصرفي

الإسلامي، وذلك لاستكمال بناء المؤسسات الضرورية لرعاية نمو وتطور الصيرفة الإسلامية ومنها :

- الاستمرار في دعم هيئة المعايير للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لضمان مواصلة تطوير وإصدار المعاييرالمحاسبية والشرعية لمختلف صيغ التمويل.
- مواصلة العمل مع المصارف المركزية ذات الاهتمام لاستكمال بناء السوق النقدية الإسلامية والسعى لتطوير مفهوم السوق والمنتجات الإسلامية الضرورية لعمله وآليات التعامل فيه .

- رعاية قيام مجلس الخدمات المالية الإسلامية وتمكينه من القيام بمهامه الثلاثة والتي تشمل تعديل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة و المعايير الرقابية العالمية الصادرة عن لجنة بازل ولجنة المعايير الدولية، لتتوافق مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي، وتطوير معايير بديلة في حالة عدم إمكانية التعديل وتطوير معايير الرقابة على المصارف الإسلامية وتوحيدها في كل الدول .

4. تطوير البنك المركزي :

- استكمال إصلاح البنك المركزي والبناء المؤسسي الداخلي وذلك عن طريق تطوير الهيكل الوظيفي والإداري ورفع قدرات الموظفين لاستيعاب متطلبات المرحلة، ومواكبة التغيرات فى مجال التقنية والسياسات والعمل على تغيير ثقافة العمل السائدة واعتماد إدارة الجودة الكاملة كأساس.
- توفيق أوضاع البنك المركزي مع متطلبات قانونه الجديد، وتوظيف ذلك في رفع مقدرات البنك لاستيعاب المتغيرات في الاقتصاد العالمي والمجتمع المالي الدولي بما يحقق مصلحة الوطن، وتمكين البنك من مواكبة التطورات فى الاقتصاد المحلى.
- تطوير المقدرات الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إطار قانون تنظيم العمل المصرفي الجديد واستيعاب المستجدات في هذا المجال

وبصفة خاصة فى مجال أسس الرقابة وأساليب الإشراف، وتطوير وتطبيق المعايير العالمية الإسلامية فى مجال الشفافية والإفصاح، ومعايير المحاسبة والمراجعة والضبط الداخلي، وابتكار المؤشرات الاحترازية ومؤشرات الإنذار المبكر والرقابة عن بعد، وتطوير نظم الضبط المؤسسي ونظم إدارة المخاطر وإلزام المصارف بها.

- الاستمرار في تطوير إدارة السياسة النقدية بإعتبار أن الاستقرار الاقتصادي هو أهم أهداف السياسة النقدية ومسؤوليات البنك المركزي، وهذا يتطلب تطوير وتأصيل المفاهيم المتعلقة باقتصاديات النقود والتضخم والتمويل بالعجز من الناحية الشرعية، وكذلك تطوير أساليب إدارة السياسة النقدية وتأطيرها مؤسسياً والاستمرار في استنباط مزيد من الآليات المتوافقة مع الأسس الشرعية .
- رفع مقدرات البنك في مجال تطوير سياسات سعر الصرف بهدف الحفاظ على سعر موحد ومستقر ومرن يتجاوب مع عوامل العرض والطلب ويتفاعل مع المتغيرات الحقيقية فى الاقتصاد، والحفاظ على تنافسية الصادرات غير النفطية، والعمل على إزالة ما تبقى من قيود في مجال التعامل بالنقد الأجنبي وتوحيد السوق، والعمل المتواصل على بناء الاحتياطيات وفق الأهداف التي يتم تحديدها بالتنسيق مع وزارة المالية وفي إطار السياسات الكلية، وتطوير مقدرات البنك في إدارة واستثمار تلك الاحتياطيات.
- استكمال مشروع تقنية أنظمة الدفعيات، وصولاً لنظام الدفع الإلكتروني القومي بنهاية الفترة.
- تهيئة بنك السودان والقطاع المصرفي للتعامل مع مستجدات ما بعد السلام، وذلك عبر فتح الفروع وتأهيل المزيد من الكوادر من أبناءالولايات الجنوبية. وقد تم وضع تصور واضح فى هذا المجال يتمثل في وجود نافذة إسلامية في الشمال وأخري تقليدية في الجنوب، وكيفية التوفيق بين النظامين.
- الاستفادة من توظيف التدفقات الخارجية المتوقعة في مرحلة ما بعد

السلام، مع العمل علي تحييد آثارها لتلافي آثارها التضخمية ومايمكن أن تسببه من تشوه عام في الاقتصاد.

- العمل علي معالجة مديونية السودان الخارجية – والتي تزيد عن مبلغ واحد وعشرين مليار دولار – وبذل المزيد من الجهود السياسية والدبلوماسية في هذا الصدد للاستفادة من المبادرات العالمية لمعالجة ديون الدول المثقلة بالديون (HIPCs) عبر تكوين مجموعات دعم من الدول الأعضاء في نادي باريس، خاصة وأن السودان يعتبر مستوفياً لجميع الشروط الفنية التي تؤهله للاستفادة من المبادرة، إلا أن إدارة صندوق النقد الدولي وضعت شروطاً إضافية (شروط سياسية تتمثل في التوقيع على اتفاق السلام) كشرط أساسي للاستفادة من المبادرة.
- العمل مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني خلال عام 2004م على إنشاء مؤسستين ماليتين جديدتين، الأولى هي مؤسسة ضمان وتمويل الصادرات السودانية – غير البترولية – بهدف العمل علي معالجة آثار الانخفاض الذي بدأت تعاني منه صادراتنا بعد ظهور البترول، والعمل على حث المصدرين لزيادة نشاطاتهم. أما المؤسسة الثانية فهي مؤسسة التمويل التنموي الصناعي، وهي مؤسسه جديدة أيضاً تهدف إلى توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاع الصناعي، وسيتم العمل على مزاولة كل من المؤسستين لنشاطهما خلال العام 2004م، حال الفراغ من الدراسات الفنية التي تجري حالياً.
- بذل المزيد من الجهود في تعريف القطاع الخاص المحلي بنوافذ التمويل التي تقدمها المؤسسات الإقليمية والدولية ومؤسسات الضمان، حتى يرتاد القطاع الخاص أفقاً ومجالات جديده تساعد على زيادة النشاط وخلق فرص عمل جديدة .